دولة الإمارات العربية المتحدة
كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

مجلة علمية محكمة

40

اقرأ في هذا العدد

الرواة الذين جرحهم الإمام البخاري وأخرج لهم في الصحيح

مصطلح شيخ ومرويات البخاري في الصحيح لمن وصف به (دراسة منهجية نقدية)

القيم الحضارية بين السنة النبوية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان
(قراءة في النظرية والتطبيق)

الاستحالة وتطبيقاتها المعاصرة في مجال التداوي (تأصيل وتنزيل)

أثر الغلو في فكر الإنسان وتفكيره

البلاغة والرّواية (قراءة في الخطاب النقديّ الروائيّ عند د. محمّد إقبال عرويّ)

الذب عن محارم الله تعالى (حسان بن ثابت أنموذجا)

مسألة (وَخْدَ) دراسة نحوية قرآنية

Strategies for Reading and Writing Instructional Texts: Catering for Multiple Audience

العدد الأربعون
البريد الإلكتروني iascm@emirates.net.ae
الموقع الإلكتروني www.islamic-college.ae

1432هـ /2010 م

مَجَلَّـــة

كُلِّيَّةِ الدِّراساتِ الإِسلاميَّةِ والعربيَّةِ

مجلة علمية محكَّمة

نصف سنويَّة

تأسست سنة ١٩٩٠

العدد الأربعـــــون

محرم ١٤٣٢ هـ - ديسمبر ٢٠١٠ م

المشرف العام

د. محمـد عبدالرحمن
مدير الكلية

رئيس التَّحرير

أ. د. أحمـد حســـاني

هيئة التَّحرير

أ. د. محمـد عبّـدالله سعـــادة
أ. د. عبـدالله محمـد الجبوري
أ. د. عمـــر عبـــد المعبـــود
أ. د. فيصـل إبراهيم رشيـــد

ردمد : ١٦٠٧-٢٠٩X

تفهرس المجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ١٥٧٠١٦

المحتويـــــــــات

- **الافتتاحية**

رئيس التحرير ١٤-١٥

- **الرواة الذين جرحهم الإمام البخاري وأخرج لهم في الصحيح**

د. عبد الله بن فوزان بن صالح الفوزان ١٩-٩٤

- **مصطلح شيخ ومرويات البخاري في الصحيح لمن وصف به دراسة منهجية نقدية**

د. إيمان علي العبد الغني ٩٥-١٦٦

- **القيم الحضارية بين السنة النبوية و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (قراءة في النظرية والتطبيق)**

أ.د.عبد العزيز الصغير دخان ١٦٧-٢٣٤

- **الاستحالة وتطبيقاتها المعاصرة في مجال التداوي تأصيل وتنزيل**

د. قطب الريسوني ٢٣٥-٣٠٠

- **أثر الغلو في فكر الإنسان وتفكيره**

د. أحمد ضياء الدين حسين ٣٠١-٣٤٦

- **البلاغة والرِّواية قراءة في الخطاب النقديّ الروائيّ عند د. محمّد إقبال عرويّ**

أ. م. د. محمّد جواد حبيب البدرانيّ

د. إسماعيل إبراهيم فاضل المشهدانيّ ٣٤٧-٣٨٨

- **الذب عن محارم الله تعالى حسان بن ثابت أنموذجاً**

د. سعاد سيد محجوب ٣٨٩-٤٣٦

- **مسألة (وَحْدَ) دراسة نحوية قرآنية**

د.مها بنت عبدالعزيزبن إبراهيم الخضير ٤٣٧-٤٨٨

- **Strategies for Reading and Writing Instructional Texts: Catering for Multiple Audience**

Dr. Tharwat M. EL-Sakran 5-42

مصطلح شيخ ومرويات البخاري في الصحيح لمن وصف به دراسة منهجية نقدية

د. إيمان علي العبد الغني
أستاذ التفسير والحديث المساعد
جامعة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف المرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن علماء الجرح والتعديل قد بذلوا جهوداً كبيرة في تجلية أحوال الرواة، وبيان مراتبهم، واستخدموا في ذلك مصطلحات كثيرة سواء في الجرح أو التعديل، ومن هذه المصطلحات مصطلح شيخ، الذي تفاوتت مرتبته عند العلماء من المرتبة الثالثة، عند ابن أبي حاتم إلى المرتبة السادسة من مراتب التعديل عند الإمام السخاوي رحمه الله.

ولم يفسَّر هذا المصطلح عند المتقدمين إلا في إشارات مبثوثة في عباراتهم في الكلام على الرواة، وتكلَّم عليه المتأخرون ببعض التفصيل، فرأيت وجود حاجة لجمع هذه الأقوال ودراستها للتوصل إلى تعريف لهذا المصطلح، ثم عمل تطبيق على مرويات من أطلق عليه أبو حاتم (شيخ) في صحيح البخاري بالنظر في كيفية تعامل الإمام البخاري مع هذه الروايات وهل روى لهؤلاء الشيوخ على سبيل الاحتجاج أو الاعتبار.

وقد خلصت إلى عدة نتائج منها:

١- أن عبارات العلماء المتقدمين والمتأخرين في تعريف الشيوخ تدور حول معنيين الأول: قلة الرواية، والثاني: خفة الضبط، بحسب من يروي عنه ذلك الشيخ.

٢- أن مرتبة أحاديث الشيوخ تدور ما بين مرتبة الاختبار والاعتبار.

٣- أن مرويات الشيوخ قد ترتبط بها بعض القرائن التي ترفعها إلى مرتبة الاحتجاج، منها رواية الثقات عنهم، وروايتهم عمن لازموهم من شيوخهم، ومروياتهم في الفضائل والترهيب دون أحاديث الأحكام.

٤- أن الإمام البخاري انتقى من أحاديث الشيوخ فروى لهم في بعض المواضع احتجاجاً، وفي بعضها متابعة.

٥- أن البخاري روى عن الشيوخ الذين اتصفوا بالمعنى الأول وهو قلة الرواية والثاني وهو خفة الضبط، فأما النوع الأول لأنه عرفهم وروايته لهم توثيق لهم، وأما النوع الثاني فإما أن يروي لهم انتقاء فيما أصابوا فيه أو متابعة أو فيما اتقنوه عن شيوخ معينين.

٦- تطابق الدراسة الاستقرائية مع الدارسة التطبيقية في تحديد دلالة من يطلق عليه مصطلح (شيخ) وإن اختلفت منهجية المتقدمين عن المتأخرين في التعامل مع هؤلاء الشيوخ، فالمتقدمون دائرتهم أوسع، والمتأخرون جعلوه أقرب إلى الضعيف.

المقدمة

اهتمَّ علماء الحديث اهتماماً كبيراً بدراسة أحوال الرواة، ومعرفة مدى ضبطهم، ودرجة حفظهم، فقسَّموهُم إلى مراتبَ بحسب العدالة والضبط، وتنوَّعت ألفاظ الجَرح والتعديل التي أطلقها هؤلاء الأئمة على الرُّواة، فمنها ما كانت دلالته واضحة على الاحتجاج بالراوي ومحددة كلفظ: ثقة، ومنه ما هو صريح في الجرح كـ: ضعيف ومتروك، وغيرهما، وهناك من الألفاظ ما لم تحدَّد دلالتها بصورة قطعيَّة، ومنها لفظ «شيخ» عند المُحدِّثين، فهل هو لفظ تعديل للراوي، أم دليل على الجهل بحاله؟ وهل هو في مرتبة الاحتجاج، أم مرتبة الاعتبار؟ وما هي تفسيرات العلماء لهذه اللفظة؟ وهل إطلاقها عندهم على معنى واحد أم يتباين من عالم لآخر؟ وكما ذكر الحافظ الذهبي رحمه الله في «المُوقِظة»[1] أن عبارات الجرحً والتعديل تفتقر إلى التَّحرير، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، فهذا البحث استجابة لهذا النِّداء، وإسهاماً متواضعاً لسد إحدى هذه الثَّغرات من خلال تتبع مواقع استعمال النقاد لمصطلح (شيخ) واستعراض أقوال العلماء في تفسيره، مع مقارنة بعضها ببعض، وعمل دراسة تطبيقية لروايات البخاري في صحيحه لمن وصفه أبو حاتم الرازي بلفظ (شيخ).

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن مصطلح (شيخ) لم يتم تحديد دلالته من قبل علماء الحديث، وإنما وردت بعض الإشارات لمعناه مبثوثة في أقوالهم، فيحتاج هذا المصطلح للتحرير؛ لمعرفة مرتبة الراوي الموصوف بهذا اللفظ ودرجة حديثه عند علماء الحديث.

١- شرح موقظة الذهبي. الشريف حاتم العوني (ص٢٩٤).

أهداف البحث:

١- تحديد دلالة مصطلح شيخ عند المتقدمين والمتأخرين من خلال استقراء أقوالهم.

٢- التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين المتقدمين والمتأخرين في دلالتهم حول استخدامهم لهذا المصطلح في بيان أحوال الرواة.

٣- الوقوف على منهجية البخاري في الرواية لهؤلاء الشيوخ.

٤- النظر في مدى تطابق الدراسة الاستقرائية النقدية مع نتائج الدراسة التطبيقية في صحيح البخاري.

والبحث سيقسم إلى مبحثين وخاتمة.

المبحث الأول: تعريف مصطلح «شيخ» في اللغة، وعند علماء الحديث:

المطلب الأول: مصطلح «شيخ» لغةً.

المطلب الثاني: مصطلح «شيخ» عند علماء الحديث المتقدِّمين.

المطلب الثالث: مصطلح «شيخ» عند علماء الحديث المُتأخِّرين.

المطلب الرابع: نتائج الدراسة الاستقرائية النقدية.

المبحث الثاني: روايات البخاري في صحيحه لمن وصفه أبو حاتم الرازي بلفظ شيخ.

المطلب الأول: رواية من وصفه أبو حاتم الرازي بلفظ شيخ من طبقة شيوخ البخاري.

المطلب الثاني: رواية من وصفه أبو حاتم الرازي بلفظ شيخ ممنْ هُمْ في الطبقات الأخرى.

المطلب الثالث: نتائج الدارسة التطبيقية.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

منهجية البحث:

أما منهجية البحث في المبحث الأول فهي كالتالي:

١- جمع أقوال الأئمة المتقدمين من كتبهم حول مصطلح شيخ.

٢- مقارنة أقوال الإمام الواحد للوصول إلى تعريف له لهذا المصطلح أو منهجه فيه مع من يطلقه عليه، ومقارنة أقوال الأئمة لبيان منهجهم فيه.

٣- الرجوع إلى كتب المتأخرين من علماء المصطلح لتفسير أقوال هؤلاء الأئمة.

٤- جمع أقوال الأئمة المتأخرين من كتبهم في المصطلح وفي الرجال ومقارنة أقوال الإمام الواحد فيها للوصول لتعريف له فيه.

٥- المقارنة بين أقوال الأئمة المتقدمين والمتأخرين لتوضيح ملامح هذا المصطلح، وأوجه الشبه والاختلاف بين كلا الطريقتين.

وأما منهجية المبحث الثاني فأشرت إليها في بداية المبحث.

المبحث الأول

تعريف مصطلح «شيخ» عند علماء الحديث:

المطلب الأول : تعريف مصطلح شيخ في اللغة.

قبل البدء بتجلية أقوال علماء الحديث المُتقدِّمين والمُتأخِّرين في تفسيرهم لهذا المصطلح، لابد من النظر أولاً إلى تعريفه في اللُّغة.

(الشين والياء والخاء) كلمة واحدة وهي شيخ، وتقول: هو شيخ وهو معروف بين الشيخوخة والشيخ والتشييخ [٢].

وفي لسان العرب: الشيخ: الذي استبانت فيه السِّنُّ، وظهر عليه الشَّيب، وقيل: هو شيخ من خمسين إلى آخر عمره، وقيل: هو من إحدى وخمسين إلى آخر عمره، وقيل: هو من الخمسين إلى الثمانين، وجمعه: (شيوخ)، و(أشياخ)، و(شِيَخة) بكسر ففتح، و(شِيْخَة)، (وشِيخَان) (ومَشْيَخَة) بفتح الميم وكسرها، و(مشايخ) أنكره ابن الدريد، وقال الزمخشري: ليست جمعاً لـ «شيخ»[٣].

وتصغيره (شُيَيخ): بالضم على الأصل، و(شُويخ) بالواو قليلة، بل أنكره جماعة[٤]، وشيَّخته: دعوته شيخاً للتبجيل، وأشياخ النجوم هي الدراري[٥].

قال الراغب الأصبهاني: يقال لمن طعن في السن الشيخ، وقد يعبَّر عنه فيما بيننا عمن يكثر علمه، لما كان من شأن الشيخ أن يكثر تجاربه ومعارفه، ويقال: شيخ بيِّن الشيخوخة، والشيخ، والتشييخ، قال الله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا ﴾[٦]،

٢- معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣/ ٢٣٤).
٣- لسان العرب (٣/ ٣١- ٣٢).
٤- تاج العروس (٧/ ٢٨٧).
٥- لسان العرب (٣/ ٣٣١).
٦- هود: (٧٢).

﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾[٧] [٨].

المطلب الثاني : مصطلح «شيخ» عند علماء الحديث المُتقدِّمين.

أَكْثَرَ المُتقدِّمون من علماء الجرح والتعديل من استخدام مصطلح «شيخ» في تعبيرهم عن حال الرواة، إما استعمالها مفردة، أو مقرونة بغيرها من الألفاظ الدالة على التوثيق أو الجرح، وكما هو واضح لمن قرأ في كتبهم أنهم لا يحدِّدون تعريفاً خاصاً لكل مصطلح، وأن مدلوله لا يدرك إلا بالنظر والتأمل في العبارات التي تتضمن مصطلح (شيخ)، وسياقها، وما يحيط بها من القرائن، أما المتأخرون فقد تطرقوا في أثناء شروحهم ومصنفاتهم لتحديد معناه بحيث لا يخرج من دائرة استعمال النقاد المتقدمين.

ومن أمثلة المتقدمين ممن أكثر من استعمال هذا المصطلح:

١ – الإمام أحمد (ت: ٢٤١هـ):

من خلال استقراء أقوال الإمام أحمد في كتاب العلل، يتبين أنه كثيراً ما يقرنها بلفظ «ثقة» والأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا، ومنها:

١- عبد الحميد بن رافع: شيخ ثقة[٩].

٢- عيسى بن أبي عزة: شيخ ثقة، ووثَّقه غيره، ونقل العقيلي تضعيف حديثه عن الشعبي عن ابن مسعود[١٠].

٣- أبو عاصم الثقفي: شيخ ثقة، غلَّطه أبو حاتم، ووثقه غير واحد[١١].

٧- القصص: (٢٣).
٨- مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصبهاني (ص٤٦٩).
٩- العلل (٣/ ١٨١).
١٠- العلل (٢/ ٤٠٤).
١١- العلل (٢/ ٤٠٥).

٤- غسان بن مضر الأزدي: شيخ ثقة ثقة، وثَّقه الآخرون[١٢].

٥- محمد بن يوسف: شيخ قديم يقال له: الأعرج، روى عنه يحيى ومالك بن أنس وهو ثقة[١٣].

٦- أبو زيد الهروي: شيخ ثقة، ليس به بأس، لم أكتب عنه شيئاً، وجعل يتلهف عليه[١٤].

وهذه الأمثلة مثلها كثير مما يُوحِي بأن هذه اللفظة عنده في التوثيق أقرب منها في الجرح، وإن كان هذا لا ينفي استخدامه لها مقرونة بألفاظ الجرح.

ولعلَّ ذلك يُوضح أن تفسير هذا اللفظ عند الإمام الذي يطلقها يكون بحسب ما قرنها به من ألفاظ أخرى دالَّة على الجرح أو التعديل.

ومن الأمثلة على استخدام الإمام أحمد لهذه اللفظة في التضعيف:

١- مسلمة بن علقمة: شيخ ضعيف الحديث[١٥].

٢- إسحاق بن يحيى بن طلحة، قال: هذا شيخ متروك الحديث[١٦].

وقد استخدم الإمام أحمد هذه اللفظة منفردة في وصفه لحال الرواة منهم:

١- أبو حية الوادعي صاحب علي، قال: هو شيخ[١٧].

ذكره ابن حبان في الثقات، قال الذهبي في الميزان: لا يُعرف[١٨]، قال ابن

١٢- العلل (٢/ ١٩٣).
١٣- العلل(٢/ ٥٠٢).
١٤- العلل(٢/ ٩٩).
١٥- العلل (٢/ ٥٢٣).
١٦- العلل (٢/ ٤٨٣).
١٧- العلل (٢/ ٤٨٣).
١٨- (٤/ ٥١٩).

المديني وابن القطان: وثَّقه بعضهم وصحح حديثَه ابنُ السَّكَن وغيره، وقال ابن الجارود في الكنى وثقه ابن نمير[١٩].

٢- لبَطَة بن الفرزدق بن غالب التميمي:

قال أبو داود: سمعتُ أحمدَ قال: حدَّثني ابنُ الفرزدق لبطة، له هيئةٌ، شيخٌ[٢٠].

سكت عنه البخاريُّ وابنُ أبي حاتم، وذكره ابنُ حبان في «الثِّقات»[٢١].

٣- عدي بن أبي عُمارة الجَرَمي، قال: شيخ[٢٢].

حسَّن حالَه أبو حاتم[٢٣].

وقد ورد هذا المصطلح في بعض نصوص الإمام أحمد مصحوباً بما يوضح معناه، منها: ما نقله الحافظ ابن حجر في ترجمة الحكم بن عطية قال: قال فيه الإمام أحمد: لا بأس به إلا أن أبا داود روى عنه أحاديث منكرة، وقال الدوري وغيره عن ابن معين: ثقة، وقال البخاري: كان أبو الوليد يضعفه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال مرة: ضعيف، وقال أحمد: كان عندي صالح الحديث حتى وجدت له حديثاً أخطأ فيه، وقال المروزي عن أحمد: حدَّث بمناكير كأنه ضعفه، وقال الميموني: سئل عنه أحمد فقال: لا أعلم إلا خيراً، فقال رجل: حدثني فلان عنه عن ثابت عن أنس قال: كان مهر أم سلمة متاعاً قيمته عشر دراهم، فأقبل أبو عبد الله يتعجب وقال: هؤلاء الشيوخ لم يكونوا يكتبون إنما كانوا يحفظون ونسبوا إلى الوهم، أحدهم يسمع الشيء فيتوهم فيه[٢٤].

١٩- تهذيب التهذيب (١٢/ ٨١).
٢٠- سؤالات أبو داود (٣٠٦).
٢١- التاريخ الكبير (٧/ ٢٥١)، الجرح (٧/ ١٨٣)، الثقات (٧/ ٣٦١).
٢٢- العلل (٣/ ١٣٣).
٢٣- الجرح والتعديل (٧/ ٤).
٢٤- تهذيب التهذيب (٢/ ٤٣٦).

ويفهم من هذا النص أن الإمام أحمد يطلق لفظ (شيخ) على من لم يهتم بحفظ الحديث وضبطه ثم يحدث به على التوهم.

ومنها ما ورد في السؤالات قال: ليس أحد أثبت في ثابت من حماد بن سلمة، هؤلاء الشيوخ يتوهمون[٢٥].

ولاشك أن هذا الكلام يشمل الثقات الكبار أمثال حماد بن زيد وغيره، ووصفهم بالشيوخ مع كونهم من كبار الثقات عموماً، وذلك لأنهم دون حماد بن سلمة في ضبط أحاديث ثابت وإن كانوا أوثق وأثبت من حماد بن سلمة في غير ثابت البناني.

ومنها ما جاء في العلل ومعرفة الرجال قال عبد الله: قلت لأبي: من رأيت في هذا الشأن – أعني الحديث – قال: ما رأيت مثل يحيى بن سعيد، قلت: فهشيم؟ قال: هشيم شيخ، ما رأيت مثل يحيى[٢٦].

ومنها قال عبد الله: سألت أبي عن أبي نصر، قال: هذا شيخ روى عنه سفيان الثوري، وابن عيينة، وابن فضيل، واسمه عبد الله بن عبد الرحمن، وهو شيخ قديم، قلت: كيف حديثه؟ قال: وأيش حديثه! إنما يعرف الرجل بكثرة حديثه[٢٧].

ومن تأمل سياق مجموع هذه النصوص التي سبق ذكرها وجد أن الإمام أحمد لم يطلق لفظ (شيخ) على معنى واحد، بل إنه توسع في استعمال هذا المصطلح إذ أطلقه على المعاني الآتية:

١- الثقة.

٢- الضعيف وحتى المتروك أيضاً.

٢٥- سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٣٤٢).
٢٦- العلل ومعرفة الرجال (١ / ٥٠٥).
٢٧- العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٨٨).

٣- قليل الحديث والرواية.

وعلى هذا فإن لفظ (شيخ) الذي ورد في نصوص الإمام أحمد يفسر وفق ما يدل عليه سياقها ومناسبتها.

٢- ابن أبي حاتم الرازي (٣٢٧هـ):

ذكر الإمامُ ابنُ أبي حاتم الرازيُّ مراتبَ الرواة في كتابه «الجرح والتعديل» مرتين، مرَّة على سبيل الإجمال، ومرَّةً على سبيل التفصيل.

ففي التقسيم الأول قال:

١- منهم الحافظ الثَّبَتُ، الحافظ الورع، المتقن، الجِهْبِذ، الناقد للحديث، فهذا الذي لا يختلف فيه، ويعتمد على جرحه وتعديله، ويحتج بحديثِهِ وكلامِه في الرِّجال.

٢- ومنهم العدل في نفسه، الثَّبَتُ في روايته، الصدوق في نقله، الورع في دينه، الحافظ لحديثه المتقن فيه، فذلك العَدْلُ الذي يُحتج بحديثه، ويُوثَّق في نفسه.

٣- ومنهم الصدوق الورع الثَّبَتُ الذي يَهِمُ أحياناً، وقد قَبِلَهُ الجهابذة النُّقَّاد، فهذا يُحتج بحديثه.

٤- ومنهم الصَّدوق الورع المُغَفَّل، الغالب عليه الوَهْمُ والخطأ والغلط والسهو، وهذا يُكتب من حديثه، الترغيب والترهيب والزهد والآداب، ولا يُحتج بحديثه في الحلال والحرام.

٥- وخامس قد ألصق نفسَه بهم، ودَلَسَها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال أولي المعرفة منهم الكذبُ،

فهذا يُترك حديثُه وتُطرح روايته[٢٨].

ثم إنه عاد فذكر مراتب ألفاظ التعديل، فقال:

١- إذا قيل للواحد إنه (ثقة)، أو (متقن، ثبت)، فهو ممن يُحتج بحديثه.

٢- وإذا قيل أنه (صدوق)، أو (مَحلُّه الصدق)، أو (لا بأس به) فهو ممن يُكتب حديثه ويُنظر فيه، وهي المنزلة الثانية.

٣- وإذا قيل (شيخ) فهو بالمنزلة الثالثة، يُكتب حديثه، ويُنظر فيه إلا أنه دُون الثانية.

٤- وإذا قيل (صالح الحديث) فإنه يُكتب حديثه للاعتبار[٢٩].

ولمعرفة درجة حديث الراوي الموصوف بلفظ «شيخ» عند ابن أبي حاتم نحتاج إلى تفسير قوله: «يُكتب حديثه ويُنظر فيه» التي منها مرتبة من قيل فيه شيخ عنده كما قرَّر في تقسيمه، ولعلَّنا نجد في عبارات الإمام السخاوي في كلامه على مراتب التعديل ما يُوضِّح ذلك، قسَّم الإمام السخاوي مراتب التعديل إلى ستٍّ مراتب، ووضع «شيخ» في المرتبة السادسة، وقال: «وحكم أهل هذه المراتب: الاحتجاج بالأربع الأولى منها، وأما التي بعدها فإنه لا يُحتج بأحدٍ من أهلها لكون ألفاظها لا تُشعر بالضبط، بل يُكتب حديثهم ويُختبر»[٣٠] ثم إنه نقل كلام الحافظ ابن الصلاح رحمه الله في ذلك، فقال: «وإن لم نستوفِ النَّظَر المُعَرِّف بكون ذلك المُحدِّث في نفسه ضابطاً مطلقاً، واحتجنا لحديثٍ من حديثه اعتبرنا لذلك الحديث ونظرنا: هل له أصلٌ من رواية غيره كما تقدَّم بيان طريقة الاعتبار في محله»[٣١]، ثم إن الإمام السخاوي رحمه الله ذكر عن رُواة المرتبة السادسة قوله:

٢٨- مقدمة الجرح والتعديل (١٠).
٢٩- الجرح والتعديل (٢ / ٣٧).
٣٠- فتح المغيث (٢ / ٣٧).
٣١- علوم الحديث (١ / ١٢٢).

«وأما السادسة فالحكم في أهلها دون التي قبلها، وفي بعضهم من يُكتب حديثه للاعتبار دونَ اختبارِ ضبطِهم لوضوح أمرهم فيه»[٣٢].

وهذه العبارات لهؤلاء الأئمة في تفسيرهم لعبارة ابن أبي حاتم يشيرون إلى وجود فرق بين مرتبة من يكتب حديثه وينظر فيه، ومن يكتب حديثه للاعتبار، ولطالما حيّرني ذلك الفرق فجمعت هذه العبارات لهؤلاء الأئمة وجعلت أنظر فيها وأقارنها ببعضها حتى وصلت إلى قناعة أن من ينظر في حديثه قد يوجد في ذلك الحديث من القرائن يجعل روايته صالحة للاحتجاج بذاتها دون الحاجة إلى متابع أو شاهد، فإن لم يوجد في روايته شيء من هذه القرائن فإنه يحتاج للاعتضاد بالمتابع والشاهد لتقبل روايته مما يعني أن شيخ يحتج بحديثه أحياناً ويعتبر به في أحيان أخرى بحسب ما يقترن بروايته من دلائل ترجِّح إحدى الحالين.

فمرتبة الاختبار التي أشار إليها الإمام السخاوي سابقة لمرتبة الاعتبار، ثم إن عبارة الحافظ ابن الصلاح رحمه الله: «وإن لم نستوف النظر المعرِّف يكون ذلك المحدِّث في نفسه ضابطاً مطلقاً...» لعلَّ فيها إشارة إلى قلة حديث الراوي وعدم شهرته بالحديث والطلب والتي هي إحدى تفسيرات المتأخرين لمصطلح شيخ كما سيأتي في كلام ابن القطان فإن قلة حديث الراوي من الأسباب التي تؤدي إلى عدم معرفة حاله أو الحكم عليه[٣٣]، فإن وجد من القرائن ما يقوي حاله احتج بحديثه، وإن لم يوجد احتجنا كما قال ابن الصلاح إلى الاعتبار والنظر إن كان لحديثه أصل عند غيره.

أما إن كان عنده من الحديث ما يكفي للحكم عليه ولم يكن في درجة الحفاظ المتقنين ولكن دونهم وهو التفسير الثاني للفظ شيخ كما سيأتي في كلام الحافظ

٣٢- فتح المغيث (١ / ٧٨).

٣٣- ذكر ابن عدي مثالاً يوضح ذلك حيث قال في الكامل (٢ / ٢٢٤٧) في ترجمة محمد بن مسلم بن مهران: «ليس له من الحديث إلا اليسير ومقدار ما له من الحديث لا يتبين صدقه من كذبه».

ابن رجب فإنه ينظر في كل رواية له على حده فإن وجد فيها من القرائن ما يرجح الاحتجاج بها وإلا احتجنا إلى البحث عن المتابع أو الشاهد.

ولقد وجدت ولله الحمد من يؤيدني في هذا الفهم لهاتين العبارتين عند ابن أبي حاتم، حيث وقع نظري على كلام قيم للشيخ إبراهيم اللاحم حفظه الله في تعليقه على عبارتي ابن أبي حاتم: «يكتب حديثه وينظر فيه» «ويكتب حديثه للاعتبار» حيث قال: «وحينئذ ما الفرق بين كتابة حديث الراوي والنظر فيه، وبين كتابة حديثه اعتباراً، إن قلنا إنه مجرد اختلاف عبارة، فالجميع لا يحتج بهم إذا انفردوا، وحديثهم جميعاً يكتب وينظر فيه للاعتبار والاعتضاد، مع تفاوتهم فالأمر لا يحتاج إلى تفريق، ولكن يظهر لي أن ابن أبي حاتم قصد التفريق بينهما، فمن يكتب حديثه وينظر فيه – وهو من أشار إليه ابن أبي حاتم بلفظ شيخ – قد يحتج به وحده بقرائن تحتف بحديثه وروايته المعينة، فيلتحق في ذلك الحديث وتلك الرواية بأدنى أصحاب المرتبة الأولى، وهم الثقات، فيصحح حديثه، ويحتج به، وإن كان هو في الجملة دونهم، وأما من يكتب حديثه اعتباراً فلا يحتج به وحده مطلقاً، وإنما قد يعضد حديث غيره، أو يعضده حديث غيره، مع اشتراك الجميع في أن حديثهم ابتداء لا يحكم له بحكم معين، قبل استيفاء النظر في رواية غيرهم»[٣٤].

وقد علَّق الشيخ الألبانيُّ في «السلسلة الصحيحة» على عبارة ابن أبي حاتم: وإذا قيل «شيخ» فهو في المنزلة الثالثة، يُكتب حديثه ويُنظر فيه إلا أنه دون الثانية«فقال:» ومعنى ذلك أنه ينتقى من حديثه، أو أنه حَسَنَ الحديث إذا لم يخالف، وجلَّ هؤلاء مِمَّنْ يُحسِّن العلماءُ حديثَهم عادةً فليكن مثلهم مَنْ قيل فيه «شيخ»[٣٥].

٣٤- الجرح والتعديل، إبراهيم اللاحم (ص٣٠٠).
٣٥- (٦ / ٢٧٧)، الترغيب والترهيب (٢ / ١٥٤).

ومن خلال النظر في أحكام الإمام أبي حاتم الرازي على الرُّواة يَتبين أنه غالباً لا يُحتج بمن يُطلق عليه «شيخ» ومثال ذلك:

١- الحَكَمُ بنُ عطية، قال أبو حاتم: سمعتُ سليمانَ بن حرب يقول: عمدتُ إلى حديث المشايخ، فغسلتُه، قيل: مثل مَنْ؟ قال: الحكم بن عطية، قال عبد الرحمن: سألتُ أبي عنه قال: يُكتب حديثه، ليس بمنكر الحديث، قلتُ: يُحتج به؟ قال: لا، من ألف شيخ لا يحتج بواحد ليس هو بالمتقن[٣٦].

والحكم هذا هو من تكلم فيه الإمام أحمد أيضاً كما مر معنا وذكر له أحاديث منكرة عن أبي داود منها حديث أم سلمة ومنها حديث: «تسمونهم محمداً ثم تلعنونهم؟» ومنها من طريق عبد الرحمن بن مهدي: حدثنا الحكم: حدثنا توبة العنبري، عن أبي العالية أن سائلاً سأل فألحف فأعطته امرأة كسرة، فقال: لو ناولته كلاباً كان خيراً لك[٣٧]. إلا أن عبارة أبي حاتم في الشيوخ تدل على منهجه المتشدد في الحكم على الرجال.

ومن ذلك ما ذكره في :

٢- إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة النهشلي، حيث قال فيه: شيخ ليس بالقوي، يُكتب حديثه ولا يُحتج به، منكر الحديث[٣٨].

وقال ابن معين مرة: ليس شيء، وقال مرة: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ضعيف، وقال الدارقطني: متروك، وقال ابن عدي: هو صالح في باب الرواية ويكتب حديثه مع ضعفه، وقال محمد بن سعد: كان مصلياً عابداً صام، ستين سنة وكان قليل الحديث، وقال العجلي: حجازي ثقة، وقال الحربي: شيخ مدني صالح له فضل ولا أحسبه حافظاً، قال ابن

٣٦- الجرح والتعديل (٣/ ١٢٥).
٣٧- ميزان الاعتدال (١ / ٥٧٨).
٣٨- الجرح والتعديل (٢ / ٨٣).

حبان: كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، وقال العقيلي: له غير حديث لا يتابع عليه[٣٩].

ومن خلال أقوال العلماء فيه يتبين أنه عدل وليس ضابطاً، ومقولة البخاري فيه: منكر الحديث على ما عرف عن البخاري من التوسط والاعتدال تعتبر جرحاً شديداً فيه حيث ذكر أن كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه.

٣- الحُريش بن الخِرِّيت:

قال ابنُ أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول في حديثٍ رواه حِرْمِيُّ بنُ عمارة عن الحُريش بن الخِرِّيت عن ابن أبي مُلَيْكَةَ عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كنتُ مع رسول الله في سَفَرٍ، فوقعت قِلادتي، فأُنْزلت آية التيمم» فقال أبي: هذا حديثٌ منكرٌ، والحُرَيْشُ شيخٌ لا يُحتج به[٤٠].

قال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال ابن عدي: لا أعرف له كثير حديث فاعتبر حديثه حتى أعرف صدقه من كذبه، وقال يحي: ليس به بأس[٤١].

وبالنظر إلى مجموع أقوال العلماء فيه يتبين أن أبا حاتم وصفه بشيخ، وابن عدي ذكر أنه قليل الحديث، ولعل هذه العبارات تفسر بعضها البعض بأن شيخ هو قليل الحديث، وهو ما ينسجم مع العبارات الأخرى للأئمة في نصوص أخرى كما أن الراوي قبله إبراهيم وصف أيضاً بأنه قليل الحديث.

وقد وضعه أبو حاتم والدارقطني في مرتبة الاعتبار لوقوفهم على ما يستنكر في حديثه.

٣٩- تهذيب التهذيب (١ / ١٠٥).
٤٠- الجرح والتعديل (٣ / ٢٩٢).
٤١- تهذيب التهذيب (٢ / ٢٤٢).

ومع ذلك، فعند النظر في مَنْ قال فيه أبو حاتم: شيخ، نجد أن منهم مَنْ هم من شيوخ أبي داود، واشتهر عن أبي داود أنه لا يروي إلا عن ثقة، وخاصةً في السُّنن[٤٢] ومثال ذلك:

١- جعفر بن مسافر بن إبراهيم الهذلي:

قال عنه أبو حاتم وقد سُئل عنه: شيخ، قال النسائي: صالح وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كتب عن ابن عيينة وربما أخطأ، وقال الذهبي: صدوق، وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ[٤٣].

٢- عبد الله بن إسحاق الجوهري:

روى عنه أبو حاتم، وسُئل عنه فقال: شيخ، ولعل وصف أبو حاتم له (شيخ) فيه إشارة إلى تشدده المعروف حيث إن هذا الراوي قال فيه ابن قانع: كان حافظاً وذكره ابن حبان في الثقات وقال: مستقيم الحديث، قال عنه ابن حجر: ثقة حافظ[٤٤].

٣- عبد الرحمن بن محمد بن سلَّام الطرسوسي:

سمع منه أبو حاتم بطرسوس، وقال فيه: شيخ، قال النسائي: ثقة، وقال مرة: لا بأس به، وقال الدارقطني: طرطوسي ثقة، قال ابن حجر: لا بأس به[٤٥].

إلا أنه عند النظر في ترجمة الحكم بن عطية والذي تكلم فيه كل من أبي حاتم والإمام أحمد وأنه يروي المناكير هو شيخ لأبي داود بل إن الروايات المنكرة التي ذكرها الإمام أحمد إنما هي من روايات أبي داود عنه، إلا أنه لم يرو عنه في السنن

٤٢- ذكره ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣/ ٤٦٦) عند كلامه عن إسحاق بن إسماعيل قال، وهو شيخ لأبي داود، وأبو داود لا يروي إلا عن ثقة عنده، وانظر ميزان الاعتدال (٨/ ٥٦).
٤٣- الجرح والتعديل (٢/ ٤٩١) ميزان الاعتدال (٢/ ١٤١)، تهذيب التهذيب (٢/ ١٠٠).
٤٤- الجرح والتعديل (٥/ ٥)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٤٧)، تقريب التهذيب (٥٤٠).
٤٥- الجرح والتعديل (٥/ ٢٨٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٢٦٩)، التقريب (٥٩٨).

وهذا فيه شذوذ عن هذه القاعدة العامة، أن أبو داود لا يحدث إلا عن ثقة، وأن هذه القاعدة ليست على إطلاقها.

ومن خلال هذه النصوص يتبين أن الإمام أبا حاتم الرازي أيضاً يتوسع في إطلاق شيخ كما عند الإمام أحمد رحمه الله فتارة يطلقها على الراوي غير المتقن الذي له بعض المناكير، وتارة على قليل الحديث، وتارة على الثقة.

وأما بالنظر إلى رواية من لا يحدث إلا عن ثقة فإنه بالنظر إلى من وصف بشيخ لقلة حديثه فإنه ينفعه رواية من لا يحدث إلا عن ثقة عنه.

ومن ذلك ما جاء في ترجمة أبي اليزيد المديني:

روى عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة، روى عنه أيوب السختياني وجرير بن حازم، قال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عنه فقال: شيخ، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عنه فقال: سألتُ أحمدَ عنه فقال: تسأل رجلاً روى عنه أيوب.

قال العراقي: وله عند البخاري والنسائي عن عكرمة عن ابن عباس حديث القسامة التي كانت في الجاهلية[٤٦].

وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: أبان بن خالد، شيخ بصري لا بأس به، كان عبد الرحمن يحدث عنه، وكان لا يحدث إلا عن ثقة.

وفي راو آخر قال أبو داود: قلت لأحمد: حبيب بن أبي حبيب، قال: هذا أرجو أن يكون صالح الحديث، كان عبد الرحمن يحدِّث عنه[٤٧].

وقال أبو حاتم الرازي عن محمد بن أبي رزين: «لا أعرفه، ولا أعلم من روى

٤٦- ذيل ميزان الاعتدال (ص٤٨١).
٤٧- سؤالات أبو داود للإمام أحمد (ص١٩٨، ٣٣٨، ٣٤٢).

عنه غير سليمان بن حرب، وسليمان قلَّ مَنْ يَرْضَى من المشايخ، فإذا رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة»[٤٨].

ونُقل عن الإمام أحمد تصريحه بهذه القاعدة لما سأله أبو داود: «إذا روى يحيى أو عبدالرحمن بن مهدي، عن رجل مجهول، يحتج بحديثه؟ قال: يُحتَجُّ بحديثه».

وفي رواية عنه قال: »إذا روى عبد الرحمن بن مهدي عن رجل فروايته حجة[٤٩].

وقد كان ابن عدي رحمه الله يرى بأن رواية الثقة عن الراوي قرينة تُرجِّح قبول حديثه، كما صرح بذلك في كتابه «الكامل»[٥٠] حيث ذكر ذلك في بعض التراجم منها.

١- في ترجمة الحسن بن ذكوان البصري:

قال ابن عدي: على أن يحيى القطان وابن المبارك قد رويا عنه كما ذكرته، وناهيك للحسن بن ذكوان من الجلالة أن يرويا عنه، وأرجو أن لا بأس به[٥١].

٢- أبو بكر بن نافع مولى عبد الله بن عمر:

قال ابن عدي: وأبو بكر بن نافع قد روى عنه مالك، ولولا أنه لا بأس به لما روى عنه مالك، لأن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة[٥٢].

إلا أن هذه القاعدة ليست على إطلاقها كما سبق أن تمَّ بيانه في مرويات أبي داود عن الحكم بن عطية المنكرة، كما روى عنه عبد الرحمن بن مهدي أيضاً حديثاً منكراً، على الرغم من اشتهاره بأنه لا يروي إلا عن ثقة.

٤٨- الجرح والتعديل (٧/ ٢٥٥).
٤٩- سؤالات أبو داود للإمام أحمد (ص٥٠٣).
٥٠- ابن عدي ومنهجه في كتابه الكامل. د. زهير عثمان (٢/ ١٢٥).
٥١- الكامل (٢/ ٧٣١).
٥٢- الكامل (٧/ ٢٧٥٣).

وقد ذكر ابن عبد الهادي في الصارم المنكي على رواية الإمام أحمد عن الثقات هو الغالب من فعله، والأكثر من عمله، كما هو المعروف من طريقة شعبة ومالك وعبد الرحمن ابن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم[٥٣].

٣- الإمام مسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١هـ):

ذهب الإمام مسلم رحمه الله إلى أن الشيوخ هم في مرتبة مَنْ لا يُقبل تَفرُّدهم، حيث ذكر في كتابه التمييز أثناء كلامه على رواية هشام بن بهرام، قال: »وهو شيخ من الشيوخ، ولا يُقَرُّ الحديثُ بمثله إذا تفرَّد[٥٤].

ثم إنه في مبحثٍ آخر له في الكتاب تكلَّم عن رواية الثقات الضعيفة في بعض شيوخهم، وما يقابلها من رواية مَنْ هم دون الثقات القوية الثابتة في بعض شيوخهم، وأوضح ذلك رحمه الله من خلال تمثيله برواية حماد بن سلمة عن ثابت البُنانيِّ أنه أثبتُ الناس فيها، وأما روايته عن غير ثابتٍ فهو مما يخطئ فيها كثيراً كحديثه عن قتادة، وأيوب وغيرهما[٥٥].

وهذه اللمحات التي خطَّها الإمام مسلم في كتابه «التمييز»، والإشارة إلى قَبول حديث مَنْ هو دون الثقة باعتبار قرينة روايته عن شيوخ معينين أوضح معالمها الحافظ ابن رجب رحمه الله في شرحه لـ «العلل الصغير» للترمذي كما سيأتي بيانه عند الكلام عن تعريف «شيخ» عند الحافظ ابن رجب، وأشار إليها الحافظ ابن حجر في هدي الساري في ترجمة (محمد بن جعفر بن غندر) حيث قال: أحد الأثبات المتقنين من أصحاب شعبة، قال أبو حاتم: يكتب حديثه عن غير شعبة ولا يحتج به، قال التهانوي: أي وحديثه عن شعبة حجة بلا ريب[٥٦].

٥٣- الصارم المنكي في الرد على السبكي، عبد الهادي (ص١٩).
٥٤- (ص٦٧).
٥٥- (ص٧١).
٥٦- قواعد في علوم الحديث، التهانوي (ص٤٢٥).

المطلب الثالث : مصطلح «شيخ» عند علماء الحديث المُتأخِّرين

١ – مصطلح «شيخ» عند الإمام ابن القطان الفاسي (ت: ٦٢٨هـ):

ذكر ابنُ القطان في معرِض كلامه على الرواة في كتابه «بيان الوهم والإيهام» بعض التعليقات على مَنْ وصفهم الأئمة بلفظ (شيخ) يُستشفُّ منها تعريفه له، منهم:

١- عبد الحميد بن محمود، قال ابن القطان: قال عبد الحق: «ليس عبد الحميد ممن يُحتج بحديثه»، انتهى، ولا أدري مَنْ أنبأه بهذا، ولا أعلم أحداً ممن صَنَّفَ في الضعفاء ذكره فيهم، ونهاية ما يوجد فيه مما يوهم ضعفاً قول أبي حاتم فيه: «شيخ»، وهذا ليس بتضعيف، وإنما هو إخبار أنه ليس من أعلام أهل العلم، وإنما شيخ وقعت له روايات أُخِذَتْ عنه[٥٧]. وذكره النسائي فقال فيه: ثقة[٥٨]، على شُحِّه بهذه اللفظة.

٢- وفي ترجمة أبي العنبس ذكر قول أبي حاتم فيه: «شيخ» ثم علَّق بقوله: وهو لفظ لا يُعطِي معنى التعديل المُبتَغى، ولا أيضاً التجريح، وإنما هو من المَسَاتِير المُقلِّين وقعتْ لهم رواية أحاديث أُخذت عنهم[٥٩].

٣- وفي «الربيع بن سليم» قال: أما قول أبي حاتم فيه «شيخ»، فليس بتعريف بشيء من حاله إلا أنه مُقِلٌّ ليس من أهل العلم، وإنما وقعت له رواية أُخِذَتْ عنه[٦٠].

من خلال هذه التعليقات يتلخَّص أن (شيخ) عند ابن القطان الفاسي، هو: قليل الحديث الذي لا يعرف حاله.

٥٧- (٥ / ٣٣٨، ٣٣٩).
٥٨- تهذيب (٦ / ١٢٢).
٥٩- (١ / ٢٩٧).
٦٠- (١ / ٢٩٨).

ونقل ابن القطان قول الإمام أحمد في (أبو حية بن قيس الوادعي) أنه قال عنه: شيخ، ثم علَّق على ذلك بقوله: «ومعنى ذلك أنه ليس من أهل العلم، إنما وقعت له رواية لحديث أو أحاديثَ فأُخِذَتْ عنه، وهم يقولون: لا تُقبل روايةُ الشيوخ في الأحكام»[٦١].

وذلك لأنهم دون الحفاظ والأئمة الفقهاء، وما كان في الفضائل وأشباهها يُتَسَاهَلُ فيه دون الأحكام.

ذكر رواد بن الجراح عن الثوري قوله: خذوا هذه الرغائب والفضائل عن المشيخة، وأما الحلال والحرام فلا.

وقال عبد الله بن هاشم: قال لنا وكيعٌ: الأعمشُ أحبُّ إليكم عن أبي وائل، عن عبد الله، أو سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله؟

فقلنا: الأعمش أقرب.

فقال: الأعمش شيخ، وأبو وائل شيخ، وسفيان بن منصور، عن علقمة، عن عبد الله، فقيه، عن فقيه، عن فقيه.

قال الذهبي: زاد غيره فقال: وحديث يتداوله الفقهاء أحبُّ إلينا من حديثٍ يتداوله الشيوخ[٦٢].

وتفسير ابن القطان للفظ (شيخ) عند أبي حاتم والإمام أحمد أنه ليس من أهل العلم وأنه قليل الحديث هو أحد المعاني التي كانت متداولة عند الأئمة المتقدمين لهذا المصطلح على ما كان من استقراء للمتأخرين لاستعمالاتهم له.

ثم إنه أعطى تعريفاً آخر أو تفسيراً لمصطلح (شيخ) في معرِض كلامه على

٦١- (١ / ٢٩٩).
٦٢- تذهيب تهذيب الكمال (١ / ١١٢ – ١١٣).

حديث محمد بن عمرو اليافعي، حيث انتقد صاحب الأحكام في قوله عنه: شيخ، فقال: «وقد جازف في قوله فيه: (شيخ) فإن هذه اللفظة يُطلقونها على الرجل إذا لم يكن معروفاً بالرواية ممَّنْ أَخَذَ وأَخِذَ عنه، وإنما وقعت له روايةٌ لحديث أو أحاديثَ فهو يرويها، وقد لا يكون مَنْ هذه صفته مِنْ أهل العلم، وقد يقولونها للرجل باعتبار قِلَّة ما يرويه عن شخص مخصوص، كما يقولون: حديث المشايخ عن أبي هريرة، أو عن أنس، فيَسُوقُونَ في ذلك روايات لقوم مُقِلِّين عنهم، وإن كانوا مُكْثِرِينَ عن غيرهم»[٦٣]، ولعل هذا المعنى الأخير هو الذي أشار إليه ابن رجب في شرح «العلل»، من أن إكثار الراوي مِنْ حديثِ شيخٍ معينٍ قرينةٌ على حفظه وإتقانه لأحاديث ذلك الشيخ كما سيأتي.

ومما يُؤيِّد تفسير ابن القطان أن (شيخ) بمعنى: قليل الحديث، ما ذكره الطبرانيُّ في ترجمة (إسحاق بن إبراهيم) حيث قال: كوفيٌّ، لا نعرف له حديثاً غير هذا، وهو من الشيوخ[٦٤].

وفي ترجمة (الربيع بن سليم)، قال ابنُ مَعين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: شيخ، فجاء تفسير ابن القطان لقول ابن معين: «ليس بشيء» قال: معناه: ليس كغيره، فإنه عَهِدَ يقول ذلك فيمن يَقِلُّ حديثُه[٦٥]، فإذا حاولنا التوفيقَ بين عبارة ابن معين: «ليس بشيء» وعبارة أبي حاتم: «شيخ« وتفسير ابن القطان لكلا العبارتين نصل إلى معنى أن (شيخ) تعني: قليل الحديث.

٢- تعريف «شيخ» عند الإمام الذهبي (ت: ٧٤٨هـ):

قال الذهبي في مقدمة «المغني في الضعفاء»: لم أذكر فيه - أي المغني - مَنْ قيل فيه: محله الصدق، ولا مَنْ قيل فيه: يُكتب حديثه، ولا مَنْ قيل فيه: لا بأس به،

٦٣- بيان الوهم والإيهام (٣/ ٥٣٩).
٦٤- المعجم الصغير (١ / ١٢٧).
٦٥- يحيى بن معين وكتابه التاريخ، أحمد سيف (١ / ٢٩٩).

ولا مَنْ قيل فيه: شيخ، أو هو صالح الحديث، فإنَّ هذا بابُ تعديل[٦٦].

وذكر في مقدمة «ميزان الاعتدال» ما يُقارب من هذا المعنى حيث قال: لم أتعرض لَمنْ قيل فيه: محله الصدق، ولا: صالح الحديث، أو: هو شيخ، فإن هذا يدلُّ على عدم الضعف المطلق[٦٧].

وعقب العراقي في ذيل الميزان على ترجمة أحد الرواة الذي ذكرهم الذهبي في الميزان وقد قيل فيه شيخ وأن ذلك يخالف قاعدته في المقدمة فاعتذر له بقوله: الوليد بن بكير أبو خباب التميمي الطهوي الكوفي، قال الدارقطني في المؤتلف والمختلف: متروك الحديث، واعلم أن الوليد هذا ذكره صاحب الميزان ولم يذكر فيه غير توثيق ابن حبان، وقول أبي حاتم الرازي فيه: شيخ، وإنما ذكرته لأن صاحب الميزان قال في الخطبة: «لم أتعرض لمن قيل فيه: محله الصدق، ولا صالح الحديث، أو هو شيخ...» فذكرت هذه الترجمة لقول الدارقطني فيه متروك الحديث[٦٨].

ولعل هذا المثال وغيره من الأمثلة للرواة الذين ذكرهم الذهبي في الميزان وفيهم من قيل فيه شيخ أو صالح الحديث لما ترجح عنده من حاله بعد نظره في أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه.

وفي «الموقظة» له: نصَّ على أن لفظ شيخ من الألفاظ التي تُطلق على الثقات حيث قال: «الثقات الذين لم يُخَرَّج لهم في الصحيحين خلق، منهم مَنْ صَححَّ لهم الترمذيُّ، وابنُ خُزيمة، ثم مَنْ روى لهم النسائيُّ وابنُ حبان وغيرهما، ثم مَنْ لم يضعِّفهم أحدٌ، واحتجَّ هؤلاء المُصنِّفون برواياتهم، وقد قيل في بعضهم: فلانٌ ثقةٌ، فلانٌ صَدوقٌ، فلانٌ لا بأسَ به، فلانٌ ليسَ به بأسٌ، فلانٌ محله الصدق، فلانٌ شيخٌ، فلانٌ مَسْتورٌ...».

٦٦- (١/ ٤).
٦٧- (١/ ٤).
٦٨- (٤٤٥).

فهذه العبارات كلها جيدة ليست مضعِّفة لحال الشيخ، نعم، ولا مُرَقِّيةً لحديثه لدرجة الصِّحَّة الكاملة المتفقِّ عليها، لَكِنْ كثيرٌ ممن ذكر مُتجاذب بين الصحة وعدمه[٦٩].

ولعلَّ هذه العبارات للإمام الذهبي الذي قال عنه الحافظ ابن حجر إنه صاحب استقراء تامٍّ في نقد الرجال[٧٠]، يُشير إلى أن الراوي الذي وُصف بأنه شيخ قد يرتقي حديثه لمرتبة الاحتجاج إن دلَّت القرائن على ذلك، بل ما هو أوضح من ذلك في بيان مفهومه لمصطلح «شيخ» ما ذكره قبل ذلك حين قال: وقد اشْتُهر عند طوائفَ مِنَ المتأخرين إطلاق اسم (الثقة) على مَنْ لم يُجْرَحْ، مع ارتفاع الجَهالة عنه، وهذا يُسمى: مستوراً، ويُسمى: محله الصدق، ويقال فيه: شيخ، وفي ترجمة مالك بن الخير المصري أورد الذهبي فيه قول ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته، فقال: يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة، وفي رواة الصحيح عدد كثير ما علمنا أن أحداً وثقه، والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح[٧١].

ثم إنه لما تحدَّث عن مصطلح «الثقة« قال: الثقة: مَنْ وثَّقه كثيرٌ ولم يضعَّف[٧٢]، ودونه من لم يوثَّق ولا ضُعِّف:

١- فإن خُرِّج حديث هذا في الصحيحين فهو موثقٌ بذلك.

٢- وإن صحَّح له مثلُ الترمذي وابنِ خزيمة فجَيِّدٌ أيضاً.

٦٩- الموقظة (ص٨١) علق المحقق عبد الله السعد على عبارة الذهبي بقوله: معنى هذا أن حديثهم من قبيل الحسن، وإن اخْتلفَ العلماء في الاحتجاج بحديثهم تبعاً للقرائن، تعليقه على العلل لابن أبي حاتم، محمد ابن عَبد الهادي (ص٥٥) ولعل مقصود الشيخ - حفظه الله - الحسن بنوعيه لذاته أو لغيره.

٧٠- نزهة النظر، ابن حجر (ص١٣٨).

٧١- ميزان الاعتدال (٣/ ٤٢٦).

٧٢- ولا تشترط الكثرة لتوثيق الراوي بل لو وثقه إمام كبير ولم يضعَّف كان ذلك التوثيق معتبراً.

٣- وإن صحَّح له الدارقطنيُّ والحاكمُ، فأقلُّ أحوالِه: حسن حديثه[٧٣].

ولعلَّ من هذه العبارات نستخلصُ أن وصف «شيخ» عند الإمام الذهبي هو كالمستور، فإن أضيف له إحدى القرائن الثلاث ارتقى حديثُه إلى درجة الحسن أو الصحيح، وأن إخراج حديثه في الصحيحين على سبيل الاحتجاج من القرائن التي ترقي حديثه إلى درجة الثقة، كما سيأتي تفصيله في المبحث الثالث.

ومما يؤكد هذا الفهم لمكانة شيخ عند الإمام الذهبي ما ذكره في ترجمة عبد الله بن عياش حيث قال: احتج به مسلم والنسائي، وقال أبو حاتم: صدوق ليس بالمتين، وقال أيضاً: هو قريب من ابن لهيعة، وقال أبو داود والنسائي: ضعيف.

قلت: حديثه في عداد الحسن، وقول أبي حاتم: هو قريب من ابن لهيعة، تصليح لحال ابن لهيعة، إذ يقارب في الوزن بشيخ خرَّج له مسلم، ولاريب أنه أوثق من ابن لهيعة، وأن ابن لهيعة أعلم بكثير منه[٧٤].

فهو قد استدل على تحسين حديثه باحتجاج الإمام مسلم به.

٣- الحافظ ابن رجب (ت: ٧٩٥هـ):

أما الحافظ ابن رجب فقد توسَّع في بيان مصطلح «شيخ» من خلال تقسيمه لطبقات الرُّواة عن الأئمَّة المُكثرين من الرِّواية، فقال في «شرح علل الترمذي»: والشيوخ في اصطلاح أهل العلم عبارة عَمَّنْ دُون الأئمةِ والحُفَّاظ، وقد يكون فيهم الثقة وغيره[٧٥].

فقسَّم أصحاب ثابت البُناني إلى ثلاثة أقسام:

٧٣- الموقظة (ص٧٨ - ٧٩).
٧٤- سير أعلام النبلاء (٧/ ٣٣٤).
٧٥- (٢/ ٦٥٨).

القسم الأول: الثقات، والثاني: الشيوخ.

وذكر عدداً من الرواة ثم قال: هؤلاء الشيوخ يُخطئون على ثابت، وذكر لهم بعض المَناكير، ثم علَّق بقوله: هؤلاء الشيوخ رَوَوْا عن ثابت، وكان ثابتٌ جُلَّ حديثه عن أنس، فحملوا أحاديثه عن أنس.

وذكر في الطبقة الأولى من أصحاب ثابت الثقات: شعبة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، ومعمر، وبيَّن أن أَثْبَتَ هؤلاء كلهم في ثابت: حماد بن سلمة، ثمَّ ذكر أصحاب قتادة، وعدَّ حمَّاد بن سلمة من الشيوخ في قتادة، ثم أنه نقل عن البرديجي قوله: إذا روى حماد بن سلمة، وهمام، وأبان ونحوهم من الشيوخ عن قتادة عن أنس، وخالف سعيدٌ أو هشامٌ أو شعبةُ، فإن القولَ قولُ هشام وسعيدٍ وشعبةَ على الانفراد، ثم إنه فسَّر كلامه فقال: مراده أن الحفاظ من أصحاب قتادة ثلاثة: شعبة، وسعيد، وهشام، والشيوخ من أصحابه مثل حماد ابن سلمة وهمام وأبان، ثم قال: أمَّا الشيوخ فإذا روى أحدهم حديثاً وخالفه واحدٌ من الحفاظ الثلاثة، فالقول قول الحافظ، فإذا اتَّفق الشيوخُ الثلاثة على حديثٍ وخالفهم الحفاظ الثلاثة أو أحدهم تُوقِّف في الحديث[٧٦].

والشاهد من هذه النُّقول أن الحافظ ابن رجب يربط بين مصطلح «شيخ« ومفهوم الحفظ والضبط، حيث إنه يعتبر بعض الرواة أحياناً في مرتبة الثقات في بعض شيوخهم، وأحياناً في مرتبة الشيوخ في مشايخ آخرين، وهذا يعني أن مصطلح «شيخ« قد لا يكون مُلازماً للراوي، ولكن بحسب ضبطه وحفظه عمَّن يروي عنه.

ولتوضيح هذا المعنى لابدَّ من تحديد مفهوم مصطلح «الحافظ»: وقد وضَّح الذهبي رحمه الله معنى مصطلح «الحافظ» حيث قال: «ويمتاز الثقة بالضبط

٧٦- (٢/ ٥٠٥).

والإتقان، فإنِ انضاف إلى ذلك المعرفة والإكثار فهو الحافظ»[٧٧].

فالشيوخ ليسوا من الحفاظ لأنهم وصفوا بالوهم وعدم الاتقان وكذلك قلة الحديث.

وهذا مما وافق فيه الإمام مسلم رحمه الله تعالى حين تكلم في هذه المسألة في كتابه «التمييز».

ثم إن الحافظ ابن رجب رحمه الله في شرح «العلل» سلَّط الضوء على زاوية أخرى مهمة، أَلاَ وهي مرتبة أحاديث الشيوخ، حيث قال: وأما أحاديث قتادة التي يرويها الشيوخ مثل: حماد بن سلمة، وهمام، وأبان، والأوزاعي، فينظر في الحديث إن كان يُحفظ من غير طريقهم عن النبي r وعن أنس من وجهٍ آخر لم يُدفع، وإن كان لا يُعرف عن أحد عن النبي، ولا من طريقٍ عن أنس إلا من رواية هذا الذي ذكرت لك كان منكراً[٧٨].

وهذا يعني أن ابن رجب يرى أنه لابد للشيخ من متابع ليُقبلَ حديثُه بسبب قرينة قلَّة ضَبطه وعدم إتقانه لمن يروي عنه، أما إن روى عمنً أتقن حديثه، فحديثه مقبول يحتج به.

٤- ابن حجر (٨٥٢هـ):

من خلال جمع تراجم الحافظ ابن حجر في كتابه «التقريب» واستقرائها يتبين أن من أُطْلِقَ عليه مرتبة (شيخ) عنده في هذا الكتاب غالباً تُساوي وَصْفَهُ للراوي بأنه: مقبول إذا انضمَّ إليها توثيقُ ابن حبان، ويظهر ذلك من خلال التراجم في «التقريب».

٧٧- الموقظة (١٨٥).
٧٨- (٢ / ٧٢٦).

وعلَّق الشيخُ ابنُ باز رحمه الله على ترجمة يحيى بن أبي سفيان بن الأخنس الأخنسي في «التقريب» حيث قال عنه الحافظ: مستور، فعلَّق الشيخ بقوله: إنَّ المؤلفَ خالف قاعدته، فإنه يقول في مثله: مقبول، لأنَّ أبا حاتم قال فيه: (شيخ) ولأنه قد وثَّقه ابن حبان[٧٩].

ومن خلال تتبع تراجم الرواة في «التقريب» الذين قال فيهم أبو حاتم: (شيخ) نجد أن حُكْمَ الحافظ على أكثرهم أنهم في مرتبة: مقبول.

١- قتادة بن الفضيل بن قتادة الحرشي:

قال أبو حاتم: شيخ، قال ابن حجر: مقبول من التاسعة.

٢- محمد بن يزيد بن خنيس المخزومي:

قال أبو حاتم: شيخ. قال ابن حجر: مقبول، وكان من العُبَّادِ من التاسعة.

٣- الفضل بن أبي الحكم البصري:

قال أبو حاتم: شيخ. قال ابن حجر: مقبول من السابعة.

ومن ذلك في ترجمة بكير بن شهاب الكوفي، قال أبو حاتم: شيخ، قال الحافظ: مقبول[٨٠].

٤- عبد الأكرم بن أبي حنيفة الكوفي.

قال أبو حاتم: شيخ، قال ابن حجر: شيخ مقبول من السادسة.

٥- عبد الوهاب بن يحيى بن عبَّاد بن عبد الله بن الزبير.

قال أبو حاتم: شيخ، وقال ابن حجر: مقبول من الخامسة.

٧٩- النكت على التقريب، عبد العزيز بن باز (١٨٣).
٨٠- التقريب (ص١٠٢).

٦- عبد السلام بن عاصم الجُعفي:

قال أبو حاتم: شيخ، قال ابن حجر: مقبول من الحادية عشر.

٧- عبد الرحمن بن واقد العطَّار البصري:

قال أبو حاتم: شيخ، قال ابن حجر: مقبول من العاشرة.

٨- عمران بن مسلم: ويُقال: ابن أبي مسلم، الفزاري أو الأزدي.

قال أبو حاتم: شيخ، وقال ابن حجر: شيخ.

٩- عبد العزيز بن المغيرة بن أمية المِنقري، أبو عبد الرحمن الصفار.

قال أبو حاتم: شيخ، وقال ابن حجر: صدوق من صغار التاسعة.

١٠- محمد بن موسى بن نفيع الحرشي، أبو عبد الله البصري:

قال أبو حاتم: شيخ، قال ابن حجر: لين.

ويظهر من خلال هذه الأمثلة أن ابن حجر غالباً ما يُطلِق لفظ «مقبول» على مَنْ وصفهم أبو حاتم بأنهم شيوخ، كما ذكر الشيخ ابن باز رحمه الله.

المطلب الرابع : نتائج الدراسة الاستقرائية

بعد استقراء أقوال العلماء في إطلاقهم لمصطلح شيخ على الرواة أمكن استخلاص النتائج الآتية:

أولاً: المتقدمون:

١- الإمام أحمد:

- استخدم الإمام أحمد مصطلح شيخ مقرون بألفاظ التوثيق أكثر منها في ألفاظ الجرح.
- أطلق الإمام أحمد لفظ شيخ على من لم يحفظ الحديث ويضبطه ويحدث به على التوهم، إما في عامة حديثه، أو في أحاديث شيخ بعينه، فوصف به الثقة والضعيف وقليل الحديث والرواية.

٢- الإمام أبو حاتم الرازي:

وكذلك الإمام أبو حاتم توسع في إطلاق مصطلح شيخ على الرواة كما هو عند الإمام أحمد، إلا أن منهجه في التشدد يظهر في إطلاقه لهذا اللفظ على من وثقه غيره من الأئمة.

٣- الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم:

وضع ابن أبي حاتم شيخ في مرتبة من يكتب حديثه وينظر فيه وتفسيرها كما ورد عن علماء المصطلح أنه يحتج بحديثه أحياناً ويعتبر به في أحيانٍ أخرى بحسب ما يقترن بروايته من دلائل ترجح إحدى الحالين.

٤- الإمام مسلم:

عند الإمام مسلم رحمه الله من وصف بلفظ شيخ لا يحتج بحديثه إذا تفرد إلا إذا اقترن بروايته ما يرجحها ويجعلها في مرتبة الاحتجاج.

ومن هذه القرائن روايته عن شيوخه الذين أكثر عنهم وأتقن روايتهم.

من خلال هذه الأقوال يتبين أن المتقدمين توسعوا في إطلاق هذا المصطلح على الرواة، فوضفوا به الثقة والضعيف وقليل الحديث والرواية بحسب أحوال هؤلاء الرواة، أما في عموم حالهم أو بحسب حالهم فيمن يروون عنه، كما يظهر أثر منهجهم في الجرح والتعديل من التشدد والاعتدال في إطلاقهم لهذا اللفظ على من وصفوه به.

كذلك فإن أقوى القرائن التي برزت في أقوالهم في تقوية رواية الشيوخ هي روايتهم عمن لازموهم وأتقنوا حديثهم وأكثروا عنهم.

ثانياً: المتأخرون:

١- ابن القطان:

فسَّر ابن القطان رحمه الله مصطلح شيخ بتفسيرين الأول عام والثاني خاص وهما:

١- الإطلاق العام: وهو قليل الحديث، الغير معروف بالرواية.

٢- الإطلاق الخاص: وهو قليل الحديث بالنسبة إلى رواية شيخ بعينه لم يضبط حديثه ولم يتقنه.

٢- الإمام الذهبي:

عند الإمام الذهبي مصطلح شيخ يطلق على من لم يجرح وارتفعت جهالته وإن لم ينص على أنه ثقة، فإذا لم يخالف هذا الشيخ في روايته فحديث صحيح.

كما نص الذهبي رحمه الله على أن هناك من القرائن ما تقوي درجة أحاديث الشيوخ وترفعها إلى مرتبة الصحيح أو الحسن ومنها رواية أصحاب الصحيح له.

٣- الحافظ ابن رجب:

نص ابن رجب رحمه الله على أن الشيخ من ليس بحافظ سواء أكان ثقة أم غيره، وأن هذا اللفظ غير ملازم للراوي ولكن بحسب من يروي عنه، وملازمته عنه والإكثار من حديثه، فمن كان مكثراً عنه ملازماً له ضابطاً لحديثه فهو ثقة فيه، وإن كان ضعيفاً في غيره، وإن كان مقلاً عمن يروي عنه ليس ضابطاً لحديثه فهو شيخ فيه وإن كان ثقة في غيره، ومن أطلق عليه شيخ لا يقبل حديثه إلا بالمتابع أو الشاهد لأن هذا الوصف يدل على عدم ضبطه وإتقانه.

٤- الحافظ ابن حجر:

أما ابن حجر رحمه الله فشيخ عنده تساوي مقبول إذا انضم إليها توثيق ابن حبان، مما يعني أنه في مرتبة الاعتبار عنده.

مما سبق عرضه من أقوال الأئمة المتقدمين والمتأخرين يتلخص أن شيخ يطلق على ثلاث حالات وهي:

١- قليل الحديث غير المعروف بالرواية وغير المشهور بالطلب فقلة حديثه تؤدي إلى عدم إطلاق حكم محدد عليه.

٢- الراوي الذي يهم ويخلط في حفظه ولا يضبطه وأن حديثه ينظر فيه فإن وجد من القرائن ما يصحح به حديثه احتج به وإلا فإن حديثه لا يحتج به.

٣- الراوي الثقة الذي لم يصل إلى درجة الأئمة الثقات الحفاظ بالنسبة إلى حديث شيخ مشهور مثل ثابت وغيره أو الثقة الذي لم يجمع بين الحديث

والفقه.

وأما منهج الحافظ ابن حجر رحمه الله فهو تليين من قال فيه أبو حاتم: شيخ ولم يرد فيه إلا توثيق ابن حبان لعله هو الذي أشار إليه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة عندما تكلم على مسألة تطور المصطلحات واختلاف مفهوم المصطلح من عصر إلى عصر، حيث ضرب مثالاً على ذلك التطور واختلاف المفهوم بمصطلح شيخ، والمنكر.

فذكر أن شيخ عند المتقدمين ليس تضعيفاً للراوي، بعكس قول المتأخرين فيه شيخ ويقصدون به قلة ضبطه وضعفه، وضرب عدد من الأمثلة لتأكيد هذا الفهم[٨١].

إلا أنه عند النظر في عبارة أبي حاتم (من ألف شيخ لا يحتج بواحد) هذا يدل على أن أكثرهم ضعفاء عنده، وتشدده معلوم لا يخفى، ولعل ابن حجر أجراها على هذا المعنى، ومما يؤيد أن المتأخرين ساروا على منهج المتقدمين في فهم هذا المصطلح عبارة الإمام السخاوي تلميذ ابن حجر في تفسيره لمراتب التعديل وبالتحديد المرتبة السادسة التي وضع فيها شيخ، قال: «وأما السادسة فالحكم في أهلها دون التي قبلها، وفي بعضهم من يكتب حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه»[٨٢].

فمفهومها أن البعض الآخر يكتب حديثه للاختبار وقد لا يحتاج للاعتبار وإن كان كل من الذهبي والعراقي والسخاوي قد ضموا المرتبتين الأخيرتين من مراتب التعديل عند ابن أبي حاتم وهي شيخ في الثالثة، وصالح الحديث في الرابعة فجعلوهما في مرتبة واحدة.

٨١- الفوائد المستمدة من تعقيبات أبو غدة (ص٦٣).
٨٢- فتح المغيث (١ / ٧٨).

فإن كان المتأخرون توجهوا في تفسيرهم إلى التخصيص وتضييق دائرة مصطلح شيخ إلا أنه لا يخرج هذا المصطلح عندهم عن الإطار العام الذي رسمه المتقدمون.

كما أن المتقدمين والمتأخرين أبرزوا بعض القرائن التي تقوي رواية من وصف بشيخ ومنها:

١- أن يحدث عنه من لا يروي إلا عن ثقة.

٢- رواية البخاري ومسلم له في الصحيح على سبيل الاحتجاج.

٣- روايته عمن لازمه من الثقات وأكثر عنهم.

٤- روايته في الفضائل والترهيب دون أحاديث الأحكام.

المبحث الثاني

رواية البخاري في صحيحه لمن وصفه أبو حاتم الرازي بلفظ (شيخ)

بعد النظر في عبارات المتقدمين والمتأخرين من أهل الحديث، ومحاولة الربط فيما بينها، تبيَّن أن من وصف بلفظ شيخ قد يحتج به وبمروياته إذا وجدت قرائن تصحح حديثه، وقد يعتبر بحديثه في أحيان أخرى، وهذه النتيجة النظرية تحتاج إلى دراسة تطبيقية للتأكد من صحتها وكيف تعامل الأئمة مع مرويات من وصفهم أبو حاتم بلفظ شيخ في مصنفاتهم فوقع اختياري على صحيح البخاري للنظر في كيفية إخراجه لأحاديث هؤلاء الشيوخ حيث إن رواية البخاري لمن وصفه أبو حاتم بلفظ شيخ إن كانت في الأصول على سبيل الاحتجاج فإن هذه قرينة تدل على توثيق الراوي وروايته وهو التوثيق الضمني الذي أشار إليه الذهبي كما سبق أن ذكرت في المبحث الأول، ما يدل على صحة الفهم السابق لعبارات الأئمة المتقدمين منهم والمتأخرين حيث لا يخفى مكانة من روى له البخاري قال ابن دقيق العيد: «وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه، وهكذا نعتقد، وبه نقول، ولا نخرج عنه إلا ببيان شاف وحجة ظاهرة...»[٨٣].

ويقول الدكتور إبراهيم اللاحم: «ولاريب أن ارتضاءهما للراوي قد يكون أقوى من توثيق مجرد منقول عن أحد النقاد»[٨٤].

وإن كان الراوي فيه ضعف ومتكلم فيه فإن البخاري يخرِّج له ما انتقاه من حديثه مما ثبت عنده صحته.

٨٣- الاقتراح (ص٥٣).

٨٤- الجرح والتعديل، إبراهيم اللاحم (ص٢٨٧).

المنهجيةُ المُتَّبعة:

١- اعتماد مَنْ قال فيه أبو حاتم: (شيخ) وخرَّج له البخاري في «صحيحه»، وذلك لأن الإمام أبا حاتم أشهرُ مَنِ استخدم هذا المصطلح وأكثرَ منه، إضافةً لمكانته في علم الجرح والتعديل.

٢- حصر رواية الشيوخ في صحيح البخاري.

٣- تقسيم مَروياتهم إلى قسمين:

القسم الأول: الشيوخ من طبقة شيوخ البخاري.

القسم الثاني: الشيوخ في الطبقات الأخرى.

والفائدة من هذا التقسيم النظر في مرتبة هذا الراوي فإن كان من شيوخ البخاري فإنه يكون ملازماً له وأكثر دراية وخبرة بحديثه بل إنه ربما اطلع على أصوله فإن كان ممن انتقد عليه روايته عنه لضعف فيه، نعلم أنه قد انتقى من حديثه ما صح منه، وأما في الطبقات الأخرى، فبالنظر في مروياتهم.

٤- ترتيب التراجم ترتيب هجائي.

٥- النظر في كيفية إخراج البخاري لأحاديث هؤلاء في الأبواب المختلفة.

٦- مَنْ روى عنه الإمام البخاري معتمداً عليه في الباب دون متابع أو شاهد اعتبرته مُحتجَّاً به في ذلك الباب، مع الاستناد إلى أقوال الحافظ ابن حجر في هدي الساري في ذلك.

٧- مقارنة أقوال العلماء في هؤلاء الرُّواة مع قول أبي حاتم، واعتبار تخريج البخاري لهم في بيان حالهم.

المطلب الأول : رواية من قال فيهم أبو حاتم الرازي شيخ من طبقة شيوخ البخاري

١- بشر بن خالد أبو محمود العسكري (ت: ٢٥٥ هـ):

قال ابن أبي حاتم: بشر بن خالد حافظ حديث الثَّوريِّ، سُئِلَ أبي عنه فقال: شيخ[٨٥].

قال ابن حبان: مستقيم الحديث، يُغْرِبُ عن شعبة عن الأعمش بأشياء، مات سنة (٢٥٥) أو قبلها، أو بعدها بقليل[٨٦].

قال النَّسائيُّ: ثقة.

روى عنه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن خزيمة وابن منده وابن صاعد[٨٧].

- قال ابن حجر: ثقة يُغْرِبُ[٨٨].

أخرج له البخاري أربعة عشر موضعاً؛ سبعةٌ منها متابعةً[٨٩]، وسبعةٌ منها محتجَّاً به في بابه[٩٠].

٨٥- الجرح (٢ / ٣٥٦).
٨٦- الثقات (٨ / ١٤٥).
٨٧- تهذيب (١ / ٤٤٨).
٨٨- التقريب (٩٧٥٥).
٨٩- كتاب التيمم، باب إذا خاف الجنب على نفسه المرض أو الموت رقم (٣٤٥)، كتاب الشهادات، باب قوله عز وجل: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ (٢٦٧٦)، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (٣٥٨٦)، كتاب المغازي، باب حديث الإفك (٤١٤٦)، كتاب الفرائض، باب ميراث الأخوات مع البنات عصبة (٦٧٤١)، كتاب الأدب، باب علامة الحب في الله (٦١٦٨)، كتاب التفسير، باب الذين يَلمزون المُطوِّعين من المؤمنين (٤٦٦٨).
٩٠- كتاب المظالم، باب إذا خاصم فجر (٢٤٥٩)، كتاب الفتنة، باب التي تموج موج البحر (٧٠٩٨)، كتاب التفسير، باب (يمحق الله الربا) (٤٥٤١)، وباب (أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة) (٤٧١٥)، باب (كلا سنكتب ما يقول ونمد له من العذاب مدا) (٤٧٣٤)، باب (ثم تولوا عنه وقالوا معلَّم مجنون) (٤٨٢٤)، باب (فنيسره لليسرى) (٤٩٤٦).

وعند مقارنة أقوال العلماء في هذا الراوي نجد أن ابن حبان والنسائي يوثقونه على ما عُرفَ منهم من تشدد، وأن إغرابه إنما هو في روايات معينة كما ذكر ابن حبان، وهو من شيوخ البخاري واحتج به في مواضع فهو ثقة.

٢- الحسن بن مدرك أبو محمد أو أبو علي الطحان البصري (ت: ٢١٥هـ):

قال أبو حاتم: هو شيخ.

وسُئِلَ عنه أبو زرعة فقال: كَتَبْنَا عنه[٩١].

وقال مَسلمة بن قاسم الأندلسيُّ: نكتب عنه من أهل بلدنا، وهو صالح في الرواية[٩٢].

كذَّبه أبو داود، ووثَّقه غيرهُ، فكان يقول عنه: «كذابٌ، يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيَقْلِبُها على يحيى بن حماد» اهـ، و(فَهْدٌ) هذا كذابٌ متروكٌ[٩٣].

وفي «المغني» قال شيخ البخاري: كذَّبه أبو داود[٩٤].

وفي «التقريب»: لا بأس به، ونسبه أبو داود إلى تلقين المشايخ[٩٥].

وفي «الفتح» قال: الحسن بن مدرك أحد الحفاظ، وهو من صغار شيوخ البخاري، بل البخاري أقدم منه، وقد شاركه في شيخه يحيى بن حماد المذكور هنا، وكأن هذا الحديث فاته فاعتمد فيه على الحسن المذكور؛ لأنه كان عارفاً بحديث يحيى بن حماد[٩٦].

٩١- الجرح (٣/ ٣٨).
٩٢- التهذيب (٢/ ٢٧٧).
٩٣- ميزان الاعتدال (٢/ ٢٧٥).
٩٤- المغني في الضعفاء (١/ ١٦٧).
٩٥- التقريب (ص١٤٨).
٩٦- فتح الباري (١/ ٤٣٠).

في «هدي الساري» قال ابن حجر: إن كان مستند أبي داود في تكذيبه هذا الفعل فهو لا يُوجِبُ كذباً؛ لأن يحيى بن حماد وفهد بن عوف جميعاً من أصحاب أبي عَوانة، فإذا سأل الطالب شيخه عن حديث رفيقه ليعرف إنْ كان من جملة مَسموعه فحدَّثه به أولاً فكيف يكون بذلك كذاباً، وقد كتب عنه أبو زرعة وأبو حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً، وهُمَا مَا هُمَا في النقد، وأخرج عنه البخاري أحاديثَ يسيرةً مِنْ روايته عن يحيى بن حماد مع أنه شاركه في الحمل عن يحيى بن حماد وفي غيره من شيوخه[٩٧].

والقول كما قال الحافظ رحمه الله فكيف يكون كذاباً ويروي عنه البخاري في الصحيح، بل إن تخريج البخاري له روايته عن يحيى الذي انتقده فيه أبو داود يرفع عنه هذا الاتهام، ولم يضعفه أحد من الأئمة سوى أبو داود. ولعل أبا داود لم يرد به تعمد الكذب، وإنما أطلق هذا اللفظ على أسلوبه في قبول التلقين، واستعمال الكذب في معناه الأوسع كثير لدى المتقدمين.

أخرج له البخاري خمسة مواضع، منها ثلاثةٌ محتجٌّ بها في بابه[٩٨]، واثنان متابعة[٩٩].

٣- عُبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري (ت: ٢٦٠ هـ):

قال ابنُ أبي حاتم: كتبتُ عنه مع أبي وهو صدوق، قال: سُئل أبي عنه فقال: بغداديٌّ شيخٌ سكن سامراء[١٠٠].

٩٧- هدي الساري (١ / ٣٩٧).

٩٨- كتاب الحيض، باب الصلاة على النُّفساء رقم (٣٣٣)، كتاب مناقب الأنصار، باب إسلام سلمان الفارسي رقم (٣٩٤٨)، كتاب الأشربة، باب الشرب من قدح النبي وآنيته رقم «٥٦٣٨).

٩٩- كتاب المغازي، باب حديث بني النضير رقم (٤٠٢٩)، كتاب التفسير، سورة الحشر، رقم (٤٨٨٣).

١٠٠- الجرح (٥ / ٣١٧).

قال في «الكاشف»: وُثِّقَ[١٠١].

وفي «التقريب»: ثقة[١٠٢].

قال النسائي: لا بأس به، وقال الخطيب: كان ثقة، وثَّقه الدارقطني [١٠٣].

وفي «الإرشاد» قال أبو يعلى: ثقة[١٠٤].

وفي «الكاشف»: الحافظ الصالح[١٠٥].

وفي «التقريب»: صدوق ورع له أوهام[١٠٦].

له في البخاري أربعة أحاديث[١٠٧] اثنان متابعة[١٠٨]، واثنان محتج به في بابه[١٠٩].

وعبيد الله أكثر رأي الأئمة فيه التوثيق، ولذلك احتج به البخاري في بعض الأبواب، إلا أن له بعض الأخطاء والأوهام وبعض الروايات أنزلته عند الحافظ إلى مرتبة الصدوق.

٤- قيس بن حفص بن القعقاع أبو محمد الدارمي مولاهم البصري (ت: ٢٢٧هـ):

١٠١- (١ / ٦٨٠).
١٠٢- التقريب (ص٤٠٤).
١٠٣- التهذيب (٧/ ١٥).
١٠٤- الإرشاد (١ / ٣٠٥).
١٠٥- (١ / ٤٨٠).
١٠٦- (ص٢٦٦).
١٠٧- التجريح والتعديل لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح: أبو الوليد الباجي (٢ / ٩٩٣).
١٠٨- كتاب البيوع، باب بيع الفضة بالفضة (٢١٧٦)، كتاب الاعتصام، باب الأحكام التي تعرف بالدلائل (٧٣٦٠).
١٠٩- كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: (وجوه يومئذ ناضرة) (٧٤٤١)، وباب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ (٧٤٤٩).

قال أبو حاتم: شيخ[١١٠]، قال ابن حبان من أهل البصرة: روى عنه أهل البصرة يُغْرِبُ[١١١].

قال ابن معين: ثقة.

وقال العجلي: لا بأس به، كَتَبْتُ عنه شيئاً يسيراً[١١٢].

قال الدارقطنيُّ: ثقة[١١٣].

قال ابن حجر في «التقريب»: ثقة له أفراد[١١٤].

وفي «الخلاصة» قال الخزرجي: شيخٌ كتب عنه ابن يونس[١١٥].

أخرج له البخاري أحدَ عشر موضعاً، خمسةً منها محتجاً به في بابه[١١٦]، وستة منها متابعة[١١٧].

فهو على التوثيق ولم يضعَّف وقرينة إخراج البخاري له تقوي هذا الاعتبار كما ذكر الذهبي في الموقظة[١١٨].

١١٠- الجرح والتعديل (٧/ ٩٥).
١١١- الثقات (٩/ ١٥).
١١٢- معرفة الثقات (٢/ ٢١٩).
١١٣- التهذيب (٨/ ٣٩٠).
١١٤- التقريب (ص٥١١).
١١٥- (١/ ٣١٧).
١١٦- كتاب الصيام، باب لبس جبة ضيقة الكُمين في السفر رقم (٥٧٩٨)، كتاب العلم، باب قوله تعالى: (وما أوتيتم من العلم إلا قليلا)، رقم (١٢٥)، كتاب الجزية، باب إثم مَنْ قتل معاهداً بغير جرم رقم (٣١٦٦)، كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم، رقم (٣٣٣٤)، كتاب الديات، باب إثم مَنْ قتل ذِمياً بغير جرم، رقم (٦٩١٤).
١١٧- كتاب أحاديث الأنبياء، باب (يزفُّون): اللنسَّلان في المشي، رقم ٣٣٧٠ كتاب المناقب باب سؤال المشركين أن يريهم آية فأراهم انشقاق القمر، رقم (٣٦٤٥)، كتاب فضائل القرآن باب البكاء عند القراءة، رقم (٥٠٥٦)، كتاب الرقاق، باب الحشر، رقم (٦٥٢٧) كتاب استتابة المرتد بين، باب إثم من أشرك، رقم (٦٩١٩)، كتاب المناقب، باب قوله تعالى: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى) رقم (٣٤٩١).
١١٨- (٧٨ – ٧٩).

٥- أبو عُبيد المدني، واسمه محمد بن عُبيد بن ميمون، ذكره البخاريُّ في التاريخ الكبير[١١٩].

قال ابن أبي حاتم: روى عنه أبي وأبو زرعة، كتب عنه أبي بالمدينة سنة ست عشرة ومائتين، سُئل أبي عنه فقال: شيخ[١٢٠].

قال ابن حبان في «الثقات»: روى عنه محمد بن إسماعيل البخاري[١٢١].

وذكره الذهبي في «الكاشف»[١٢٢].

قال ابن حجر في «التقريب»: صدوق يخطئ[١٢٣].

أخرج له البخاري سبعة مواضع، ثلاثةٍ منها مُحتجَّاً به في بابه[١٢٤]، وأربعةٍ منها متابعة[١٢٥].

لم يرد في أبي عبيد توثيق صريح معتبر، وإنما أشار ابن حبان إلى رواية البخاري له في بيان حاله، وسكت عنه البخاري في التاريخ وابن حبان في الثقات ،وكذلك الذهبي في الكاشف مما يدل على عدم اشتهاره إلا أنه من شيوخ البخاري، وروى عنه في الصحيح ما يقوي حاله.

١١٩- (١/ ١٧٣).
١٢٠- الجرح (٨/ ١١).
١٢١- (٩/ ١٠٠) وفيه إشارة إلى أن رواية البخاري عن الراوي في الصحيح معتبرة في بيان حال الراوي.
١٢٢- (٢/ ١٩٩).
١٢٣- (ص٥٥١).
١٢٤- كتاب الحج، باب ما جاء في السعي بين الصفا والمروة، رقم (١٦٤٤)، وباب هل يبيت أصحاب السقاية بمكة ليالي منَى، رقم (١٧٤٣)، كتاب التفسير، باب (ثاني اثنين إذ هما في الغار)، رقم (٤٦٦٦)، كتاب فضائل القرآن، باب نسيان القرآن (٥٠٣٧).
١٢٥- كتاب الشهادات: باب شهادة الأعمى وأمره وإنكاحه، رقم (٢٦٥٥)، كتاب الرقاق، باب سكرات الموت، رقم (٦٥١٠)، كتاب الاعتصام، باب ما يكره من كثرة السؤال (٧٢٩٧).

المطلب الثاني : روايات من وصفهم أبو حاتم الرازي بلفظ شيخ مِمَّنْ هم في الطبقات الأخرى

١- إسحاق بن راشد الجزري من كبار أتباع التابعين:

قال أبو حاتم: شيخ[١٢٦].

قال الدُّوري عن ابن معين: ثقة، وفي روايةٍ: ليس في الزهري بذاك، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال العجلي: ثقة، وذكره ابن شاهين وابن حبان في الثقات[١٢٧]، وقال ابن حجر: ثقة، في حديثه عن الزهري بعضُ الوَهْمِ[١٢٨].

خرَّج له البخاري في «صحيحه» ثلاثة أحاديث، الأول منها احتجاجاً[١٢٩]، والبقية متابعة[١٣٠].

وذكر الحافظ في «هدي الساري» أن غالب ما أخرج له البخاري ما شاركه فيه غيره عن الزهري وفي مواضع يسيرة[١٣١].

إسحاق ثقة كما هو واضح من كلام الأئمة والتضعيف فيه مقيَّد بروايته عن الزهري فقط وأما ما احتج به البخاري في روايته عن الزهري فلقرائن ظهرت عنده على أن غالب مروياته عنده عنه متابعة كما ذكر الحافظ.

وإذا طبقَّنا كلام ابن رجب رحمه الله على إسحاق فإنه في مرتبة الشيوخ في روايته عن الزهري، وأما في غيره فهو حافظ.

١٢٦- الجرح (٢ / ٢١٩).
١٢٧- التهذيب (١ / ٢٣٠).
١٢٨- التقريب (ص٧٢).
١٢٩- كتاب الطب، باب ذات الجنب، رقم (٥٧١٨)، وكتاب التفسير سورة براءة، باب (وعلى الثلاثة الذين خُلِّفوا...)، رقم (٤٦٧٧).
١٣٠- كتاب الاعتصام، باب (وكان الإنسان أكثر شيء جدلا)، بمتابعة شعيب له عن الزهري، رقم (٧٣٤٧).
١٣١- هدي الساري (٢ / ١٠١٨).

٢- إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص (ت: ١٧٦هـ):

قال أبو حاتم: شيخ، وهو أحب إليَّ من أخيه خالد[١٣٢]. وقال النسائي: ثقة[١٣٣]. وقال الدارقطني: ليس به بأس[١٣٤]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٣٥]. قال أحمد: ليس به بأس[١٣٦]. وقال ابن حجر في «التقريب»: ثقة[١٣٧].

قال ابن حبان: إسحاق بن سعيد مِنْ قُدماء مشايخ أهل مكة، وكان قد عَمِيَ على تَيَقُّظٍ فيه وإتقانٍ وضبطٍ[١٣٨].

وفي «الكاشف» قال الذهبي: ثقة[١٣٩].

قال أبو داود: سمعتُ أحمدَ سُئل عن إسحاق بن سعيد فقال: ثقة، وربما سمعت أحمد قال: ليس به بأس، قال أحمد: هو أُمَوِيٌّ[١٤٠].

أخرج له البخاري في سبعة مواضع متابعةً ضمن أحاديث في الباب[١٤١].

فإسحاق أيضاً من الشيوخ الثقات ولم يرد فيه تضعيف وتخريج البخاري له في الصحيح يؤيد ذلك.

١٣٢- الجرح والتعديل (٢ / ٢٢٠).
١٣٣- تهذيب (١ / ٢٣٤).
١٣٤- التهذيب (١ / ٢٠٤).
١٣٥- الثقات (٦ / ٤٨)
١٣٦- التهذيب (١ / ٢٠٤).
١٣٧- (ص٧٢٠).
١٣٨- مشاهير علماء الأمصار (١ / ١٤٩).
١٣٩- (١ / ٢٣٦).
١٤٠- سؤالات أبي داود (١ / ٣١٥).
١٤١- كتاب العيدين، باب ما يكره من حمل السلاح في العيد والحرم، رقم (٩٦٧)، كتاب اللباس، باب ما يكره من المُثْلة والمصْبُورَة والمُجَثَّمَة، رقم (٥٥١٤)، كتاب اللباس باب الخميصة السوداء، رقم (٥٨٢٣)، وكرره في بابَ ما يدعى لمن لبس ثوباً جديداً، رقم (٥٨٤٥)، كتاب الجزية والموادعة، باب إثم مَنْ عاهد ثم غدر، رقم (٣١٨٠)، وكرره في كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة الحبشة، رقم (٣٨٧٤)، كتاب الديات، باب قول الله تعالى: (ومن يقتل مؤمناً متعمداً...)، رقم (٦٨٦٢، ٦٨٦٣).

٣- أيمن بن نابل أبو عمران المكي مولى أبي بكر من صغار التابعين:

قال أبو حاتم الرازي: هو شيخ[١٤٢].

قال الدارقطني: ليس بالقويِّ، خالف الناسَ، ولو لم يكن إلا حديث التشهد[١٤٣].

وثَّقَهُ الثوري[١٤٤] وابن معين[١٤٥] والنسائي[١٤٦] والعجلي[١٤٧].

في «التقريب»: صدوق يَهِمُ[١٤٨].

وأما ابن حبان فقال: كان يُخطئ وينفرد بما لا يُتَابَعُ عليه، وكان يحيى حَسَنَ الرأي فيه، والذي عندي تَنَكَّبَ حديثَه عن الاحتجاج إلا ما وافق فيه الثقات فهو أَوْلَى في الاحتجاج به، ثمَّ ذكر له بعضَ الأحاديث أخطأ فيها، وقال: هذا كله من سوء حِفْظِه، وأنه كان يخطئ ويحدث على التَّوَهُّمِ[١٤٩].

ذكره شُرَّاحُ الحديث في حديث التَّشهُّد، قال الدارقطني: ليس بالقوي، خالف الناس ولو لم يكن إلا حديث التشهد، وقال الترمذي: سألتُ البخاريَّ عنه فقال: هو خطأ، وقال النسائي: لا نعلم أحداً تابعه، وهو لا بأس به، لكنَّ الحديث خطأ[١٥٠].

وفي «تاريخ ابن معين» رواية عثمان الدُّوري قال: سألتُ عن أيمن فقال: هو

١٤٢- (٢ / ٣١٩).
١٤٣- تهذيب (١ / ٣٩٣).
١٤٤- ذكره ابن عدي في الكامل (١ / ٤٣٣).
١٤٥- تاريخ ابن معين (١ / ٧٥)، وتاريخ ابن معين برواية الدوري (٣ / ٨٩).
١٤٦- تهذيب الكمال (٣ / ٤٥٠).
١٤٧- معرفة الثقات (١ / ٢٤٠).
١٤٨- التقريب (ص ٩٠).
١٤٩- المجروحين لابن حبان.
١٥٠- تحفة الأحوذي (٢ / ١٥٢).

ثقة[١٥١].

قال الحاكم: غَمزوه بحديثه عن أبي الزبير في التشهد: بسم الله وبالله[١٥٢].

ونقل عنه أيضاً أنه قال: أيمن بن نابل ثقة، تَخَرَّجَ حديثُه في صحيح البخاري، ولم يخرج له هذا الحديث إذ ليس له متابعٌ عن أبي الزبير من وجهٍ يَصِحُّ[١٥٣].

قال ابن معين في رواية العباسي عنه: ثقة[١٥٤].

قال أحمد: صالح الحديث[١٥٥].

وفي «الكامل» أورد له ابن عدي مجموعةَ أحاديثَ، ثم قال: لا بأس به فيما يرويه، ولم أرَ أحداً ضعَّفه ممن تَكلَّم في الرجال، وأرجو أن أحاديثه لا بأس بها صالحة[١٥٦].

أخرج له البخاريُّ حديثاً واحداً متابعةً ضمن ثلاثة أحاديث عن عائشة رضي الله عنها[١٥٧].

فأيمن من الرواة الذين اختلف أئمة الجرح والتعديل في مرتبته ما بين موثِّق ومضعِّف، ومنهم من قيدَّ تضعيفه بحديث التشهد ولكن كلام ابن حبان فيه على الرغم من تشدده يدل أنه وقف له على أخطاء أخرى ومن علم حجة على من لم يعلم ولذلك روى له البخاري متابعة، فهو صدوق إلا فيما وهم فيه ويرتقى حديثه إلى الصحيح لغيره بالمتابعة.

١٥١- تاريخ ابن معين (١ / ٧٥).
١٥٢- المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم (٧٨٢٨).
١٥٣- حاشية السندي على سنن النسائي (٢ / ٢٤٣).
١٥٤- تاريخ أسماء الثقات (١ / ٤٢).
١٥٥- ذكر مَنْ تُكُلِّمَ فيه وهو موثق، للذهبي (١ / ٥١).
١٥٦- الكامل في الضعفاء (١ / ٤٣٤).
١٥٧- كتاب الحج، باب الحج على الرحل، رقم (١٥١٨).

٤- بجالة بن عبدة، من كبار التابعين:

قال أبو حاتم: شيخ.

قال أبو زرعة: بجالة بن عبدة يروي عن ابن عباس، مكي ثقة[١٥٨].

وروى البيهقي في «المعرفة» و«السنن الكبرى» عن الشافعي أنه مجهول ليس بالمشهور، ثم ذكر في موضع آخر عنه أنه قال: حديث (بجالة) متصل ثابت، قال البيهقي: فكأنه وقف على حالِه بعد[١٥٩]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٦٠].

أما بجالة فلعل قلة حديثه سبب عدم شهرته، ولذلك لم يعرفه الشافعي بداية وإليه قد يرجع إطلاق أبو حاتم عليه لفظ شيخ ولكن ثبت توثيقه من أبو زرعة وهو إمام، وبرواية البخاري له في الصحيح

وفي «الطبقات الكبرى» لابن سعد: كان ثقة قليل الحديث[١٦١].

أخرج له البخاري في موضع واحد احتجاجاً[١٦٢].

٥- بكر بن عمرو المعافري المصري إمام مسجد جامع مصر، من كبار أتباع التابعين:

قال ابن حبان: مات بعد الأربعين ومائة[١٦٣].

قال أبو حاتم: شيخ[١٦٤].

١٥٨- الجرح والتعديل (٢ / ٤٣٧).
١٥٩- التهذيب (١ / ٤١٧).
١٦٠- الثقات (٤ / ٨٣).
١٦١- (٧ / ١٣٠).
١٦٢- كتاب الجزية، باب الجزية والموادعة مع أهل الذمة والحرب، رقم (٣١٥٦).
١٦٣- الثقات لابن حبان (٦ / ١٠٣).
١٦٤- الجرح والتعديل (٢ / ٣٩٠).

وقال العجلي: يُعتبَرُ به[١٦٥].

قال ابن حجر في «التقريب»: صدوق عابد[١٦٦].

قال ابن القطان: مصري، لا تُعلَم عدالته، وإنما هو من الشيوخ الذين لا يُعرَفون بالعلم، وإنما وقعتْ لهم روايات.

وفي تعليقه على أحد الأحاديث، قال: هذا حديث يرويه عن عقبةَ: بكر بن عمر المعافري، وعن بكر: شعيب بن زُرعة، وكلاهما لم تثبتْ ثقته في الحديث[١٦٧].

وذكر ابن حجر في «هدي الساري» عن الإمام أحمد: يُروى له، والدارقطني: يُعتبَر به[١٦٨].

أخرج له البخاري حديثاً واحداً متابعةً[١٦٩].

بكر أيضاً غير مشهور بالعلم وأحاديثه قليلة كما نصَّ ابن القطان وهذا يتضح من أن البخاري لم يرو له إلا حديثاً واحداً ومتابعة ولعله السبب في إطلاق أبي حاتم عليه لفظ شيخ.

٦- عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري من كبار تابعي التابعين:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألتُ أبي عن عبد الله بن المُثنَّى فقال: صالح، ثم نظر إليَّ وقال: شيخ.

١٦٥- معرفة الثقات.
١٦٦- التقريب (ص١٠١).
١٦٧- بيان الوهم والإيهام (٤/ ٤٩٥).
١٦٨- هدي الساري (٢/ ١٠٣١).
١٦٩- كتاب التفسير، باب ﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾، رقم (٤٦٥٠).

وسُئل عنه أبو زرعة، فقال: صالح[١٧٠].

قال أبو داود: لا أُخَرِّج حديثه[١٧١].

قال ابن حجر في «هدي الساري»: وثَّقه العجلي[١٧٢] والترمذي، واخْتُلِفَ فيه قول الدارقطني، وقال ابن معين: صالح، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الساجي: فيه ضعفٌ ولم يكن من أهل الحديث، وروى مناكير، وقال العقيلي: لا يُتَابَعُ على أكثر حديثه[١٧٣].

ثم قال: لم أرَ البخاريَّ احتجَّ به إلا في روايته عن عمه ثُمامَةَ، فعنده عنه أحاديث[١٧٤]، وأما باقي أحاديثه التي أخرجها له فمتابعةً[١٧٥].

وقال في «التقريب»: صدوق كثير الغلط[١٧٦].

فخلاصة مرتبة هذا الراوي أن فيه ضعفاً وحديثه لا يقبل إلا بالمتابعة إلا في روايته عن عمه ثمامة فهو قوي فيها ولذلك أخرجها البخاري في صحيحه والقرابة مظِنَّة الملازمة وهي قرينة تقوي حال الراوي في هذا الشيخ ولعل إشارة الساجي أنَ عبد الله لم يكن من أهل الحديث ترتبط بوصف أبو حاتم له بلفظ شيخ إذ لم يكن مشهور بالطلب والرواية.

١٧٠- الجرح والتعديل (٥ / ١٧٧).
١٧١- ذكر من تُكُلِّمَ فيه وهو موثق. الذهبي (١ / ١١٣).
١٧٢- معرفة الثقات (٢ / ٥٧).
١٧٣- (٢ / ١١٠٣).
١٧٤- كتاب الزكاة، باب العرض في الزكاة (١٤٤٨) مختصراً، وذكره مطولاً في باب مَنْ بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده، رقم (١٤٥٣)، باب لا يُجمع بين مفترق، (١٤٥٠)، باب ما كان من خليطين لا يُجمع بينهما بالسَّوية، رقم (١٤٥١)، باب زكاة الغني، رقم (١٤٥٤)، باب لا يؤخذ في الصدقة هَرِمَةٌ، رقم (١٤٥٥)، كتاب اللباس باب هل يُجعل نقش الخاتم، رقم (٥٨٧٨) كتاب: فرض الخمس، بابَ ما ذكر من درع النبي وعصاه وسيفه، رقم (٣١٠٦).
١٧٥- كتاب فضائل القرآن، باب القراء من أصحاب رسول الله r، رقم (٥٠٠٤)، وكتاب اللباس، باب القزع، رقم (٥٩٢١)، كتاب العلم باب مَنْ أعاد الحديث ثلاثاً، (٩٤).
١٧٦- (ص٣٣٨).

٧- عبد الملك بن إبراهيم أبو عبد الله الجدي المكي أبو عبد الله مولى عبد القيس:

قال أبو حاتم: هو شيخ، وقال أبو زرعة: لا بأس به[١٧٧].

ذكره البخاري في «التاريخ الكبير»[١٧٨].

ذكره ابن حبان في «الثقات»[١٧٩].

قال الساجي: روى عن شعبة حديثاً لم يُتابع عليه، وقال الدارقطني: ثقة[١٨٠].

وفي «الخلاصة» قال: روى له البخاري مقروناً[١٨١].

قال البزيُّ: ثقةٌ مأمونٌ. وقال أبو عبد الرحمن المقرئ: هو أَحْفَظُ مِنِّي[١٨٢].

قال ابن حجر في التقريب: صدوق[١٨٣].

أخرج له البخاريُّ حديثاً واحداً متابعةً مقروناً بوهب بن جرير، وذكر البخاري أنه تُوبِعَ عليه عن شُعْبَةَ[١٨٤].

لم يرد في عبد الملك أي تضعيف ولكن لم يرد عن كبار الأئمة المتقدمين توثيق له، فالبخاري وابن حبان سكتا عنه ولعل ذلك يفسر قول أبي حاتم شيخ من أنه لم يكن معروفاً أو لم يكن صاحب الحديث.

٨- محمد بن الحسن بن الزبير أبو جعفر الأسدي، المعروف بالتَّل (ت٢٥٠هـ):

١٧٧- الجرح والتعديل (٢ / ٣٤٢).
١٧٨- (٥ / ٤٠٦).
١٧٩- (٨ / ٣٨٧).
١٨٠- تهذيب (٦ / ٣٨٤).
١٨١- (١ / ٢٤٣).
١٨٢- تاريخ الإسلام للذهبي (١٤ / ٢٤٦).
١٨٣- (ص٣٩٢).
١٨٤- كتاب الشهادات، باب ما قيل في شهادة الزُّور، رقم (٢٦٥٣)، عن وهب بن جرير وعبد الملك بن إبراهيم قالا: حدثنا شعبة، قال البخاريُّ: وتابعه غَندر، وأبو عامر، وبهز، وعبد الصمد، عن شعبة.

قال أبو حاتم: شيخ[١٨٥].

وقال عباس بن محمد: سئل يحيى بن معين عن محمد بن الحسن فقال: ليس بشيء.

قال ابن نمير: ثقة[١٨٦].

وذكر له ابن عدي بعضاً من غرائب حديثه، ثم قال: وله غير ما ذكرت إفرادات، وحدَّث عنه الثقات من الناس، ولم أرَ بحديثه بأساً[١٨٧].

وفي «التهذيب» قال الآجري عن أبي داود: صالح، يُكْتَبُ حديثه[١٨٨].

وفي «مختصر الكامل»: قال ابن معين: أدركته وليس هو بشيء، وليس حديثه بشيء[١٨٩].

قال ابن حبان: لا يُحْتجُّ بحديثه[١٩٠].

قال الساجي: ضعيف، وقال البزار والدراقطني ثقة[١٩١].

وقال الذهبي في «الكاشف»: ضُعِّف[١٩٢].

وفي «التقريب»: فيه لين[١٩٣].

١٨٥- الجرح (٧/ ٢٢٥).
١٨٦- التعديل والتجريح للباجي (٢/ ٦٨١).
١٨٧- الكامل في الضعفاء (٦/ ١٧٣).
١٨٨- (٩/ ١١٧).
١٨٩- (١/ ٦٦٥).
١٩٠- الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٣/ ٥١).
١٩١- التهذيب (٩/ ١١٨).
١٩٢- (٢/ ١٦٤).
١٩٣- التقريب (ص٥٣٠).

قال ابن حجر في «هدي الساري» [١٩٤]: وثَّقه ابن نُمَيْر، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال أبو داود: يُكتب حديثه، وضعَّفه يعقوب الفسوي وقال العقيلي: لا يتابع ، وقال ابن عدي: لم أرَ بحديثه بأساً، ذكر أنه له في البخاري عن ابنه عمر حديثان، متابعةً[١٩٥].

فمحمد بن الحسن اختلف العلماء في بيان حاله ما بين موثق ومضعف وغالب الأئمة على تضعيفه وهو ممن انتقدوا على البخاري في روايته عنهم ولذلك فرواية البخاري له هي مما انتقاه من أحاديثه مما وافق فيها غيره .

٩- محمد بن يحيى بن علي بن عبد الحميد أبو غسان الكناني:

قال أبو حاتم: هو شيخ[١٩٦].

ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» وسكت عنه[١٩٧].

وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال ربما خالف الثقات[١٩٨].

قال الذهبي في «الميزان»: قال ابن حزم مجهول[١٩٩]. وفي «الكاشف»: صدوق[٢٠٠]. وفي «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» ذكر عن النسائي أنه قال: ليس به بأس[٢٠١].

١٩٤- (٢ / ١٧٢).
١٩٥- كتاب الزكاة، باب أخذ صدقة التمر عند صِرام النخل، رقم (١٤٨٥٠)، كتاب المناقب، باب تزويج النبي خديجة وفضلها، رقم (٣٨١٨).
١٩٦- الجرح والتعديل (٨ / ١٢٣).
١٩٧- (١ / ٢٦٦).
١٩٨- (٩ / ٧٤).
١٩٩- (٨ / ١٨٨).
٢٠٠- (٢ / ٢٣٠).
٢٠١- (٣٦٤٨).

قال ابن حجر في التقريب: ثقة[٢٠٢].

أخرج له البخاري موضعاً واحداً متابعةً[٢٠٣].

فهو ليس من المشهورين بالعلم والرواية ولكنه وثق من الأئمة المتأخرين.

٢٠٢- (ص٥٧٢).

٢٠٣- كتاب الشروط، باب إذا اشترط في المزارعة إذا شئت أخرجتك، رقم (٢٧٣٠).

المطلب الثالث : نتائج الدارسة التطبيقية

من خلال الدراسة السابقة تم التوصل إلى النتائج التالية:

١- عدد مروياَّت البخاري في صحيحه لمن قال فيه أبو حاتم الرازي (شيخ) في صحيح البخاري بلغت تسعاً وستين روايةً، واحد وأربعون منها عن شيوخه ممن وصفهم أبو حاتم بلفظ شيخ وثمانية وعشرون رواية ممن وصفهم أبو حاتم بلفظ شيخ في الطبقات الأخرى، وعدد الشيوخ أربعة عشر شيخاً.

٢- الشيوخ من طبقة شيوخ البخاري بلغ عددهم خمسة، وأما في الطبقات الأخرى فكان عددهم تسعة، ما بين طبقة كبار تابعي التابعين إلى كبار تبع الأتباع .

٣- عدد الشيوخ الذين روى لهم البخاري احتجاجاً: ثمانية، خمسة منهم من شيوخه، وعدد من روى لهم متابعةً: ستة.

أما بشر بن خالد فالراجح فيه أنه ثقة وأما قول أبو حاتم فيه شيخ فمحمول على الجرح المقيد الذي ذكره فيه ابن حبان في أنه يغرب عن شعبة.

وأما الحسن بن مدرك فهو ثقة عند البخاري، والبخاري إمام في الجرح والتعديل، والحسن شيخه وهو أعلم به ولم يعتبر البخاري ما قيل فيه.

وأما عبيد الله بن سعد وقيس بن حفص فكل منهما حديثه صحيح إلا ما أخطأ فيه والبخاري إمام ناقد يميز صحيح أحاديث الشيوخ من سقيمها وينتقي ما صحَّ منها.

وأما أبو عبيد المدني فليس بالمشهور ورواية البخاري له احتجاجاً توثيق له.

وهؤلاء شيوخه وأما الشيوخ من الطبقات الأخرى.

فإسحاق بن راشد ثقة إلا في روايته عن الزهري فهو شيخ فيه، باعتبار ما مرَّ معنا في تعريف شيخ عند المحدثين وعلى الأخص الحافظ ابن رجب رحمه الله، فاحترز البخاري عن خطئه في روايته عن الزهري بالمتابع .

وأما إسحاق بن سعيد فهو ثقة وقول أبي حاتم فيه شيخ على منهجه في التشدد.

وأما أيمن بن نابل فمن الشيوخ الذين ثبت في روايتهم الوهم والخطأ، لورود عبارات صريحة في جرحه، وليست أخطاء الرواة على درجة واحدة، فكانت منهجية البخاري في الرواية له أن يعضد مروياته بالمتابع .

وأما بجالة بن عبدة فهو أيضاً ليس بالمشهور بالطلب قليل الحديث ولكن ثبت توثيقه ورواية البخاري توثيق له.

وأما بكر بن عبد الله فهو كذلك غير مشهور بالرواية إلا أنه لم يجرح ولم يخالف وقد خرَّج له البخاري مما يقوي حاله إلا أنه احترز بروايته له متابعة.

وأما عبد الله بن المثنى فهو شيخ في غير روايته عن عمه ثمامة، أما فيما يرويه عن عمه فهو ثقة ولذلك انتقى له البخاري هذه الأحاديث واحتج به فيها، واعتبر له في بقية رواياته.

وعبد الملك بن إبراهيم صدوق في غير روايته عن شعبة فهو شيخ فيه ولذلك روى له البخاري عن شعبة متابعة.

وأبو جعفر الأسدي ورد فيه تضعيف صريح فأحاديث البخاري عنه منتقاة ولها متابع .

ومحمد بن يحيى أبو غسان، فغير مشهور بالطلب لم يرد فيه توثيق معتبر ولا

تجريح ورواية البخاري تقويه وترفع عنه الجهالة.

وعند النظر في أحوال هؤلاء الرواة ومقارنة أحوالهم مع نتائج الدراسة الاستقرائية لتعريف المحدثين لمن وصف بشيخ نجد أن:

١- من هؤلاء الشيوخ من وصف بأنه قليل الحديث غير مشهور بالطلب والرواية ومثاله: أبو عبيد المدني من شيوخ البخاري، بجالة بن عبدة، بكر بن عبد الله، ومحمد بن يحيى أبو غسان.

٢- من هؤلاء الشيوخ من وصف بالوهم والخطأ في بعض أحاديثه، ومثاله: عبيد الله ابن سعد، قيس بن حفص، أيمن بن نابل، وأبو جعفر الأسدي.

٣- من هؤلاء الشيوخ من هم ثقات، ولكن وصف بالجرح المقيد وذلك بضعفهم في بعض شيوخهم، كبشر بن خالد في حديثه عن شعبة، وإسحاق بن راشد في روايته عن الزهري، وعبد الملك بن إبراهيم في روايته عن شعبة، ومنهم من هو على العكس من ذلك فهو ثقة في روايته عن شيخ بعينه ضعيف في غيره، ومثاله عبد الله بن المثنى في روايته عن عمه.

ولم تخرج إطلاقات المحدثين على الشيوخ عن هذه الأقسام الثلاثة:

فأما القسم الأول: فرواية البخاري لهم في الصحيح توثيق لهم ودليل على أنهم معروفين عنده.

وأما القسم الثاني: فانتقى البخاري من أحاديثهم وروى لهم ما صح منها.

وأما القسم الثالث: فإما أن يروي لهم عن غير الشيوخ الذي انتقدوا فيهم أو يروي لهم عنهم متابعة.

٤- من هؤلاء الشيوخ رواة انتُقِدُوا على البخاري في روايته عنهم، وهم خمسة ١- الحسن بن مدرك وهو من شيوخ البخاري، ٢- إسحاق بن راشد، ٣- بكر بن عمرو المعافري، ٤- عبد الله بن المثنى، ٥- محمد بن الحسن بن الزبير، وقد وثقهم جماعة من العلماء وروايته عنهم إما متابعة أو فيما لم ينتقدوا فيه، وهذه المنهجية للإمام البخاري قررها الإمام ابن حجر في فتح الباري حيث قال: »وقد تقرر أن البخاري حيث يخرج لبعض من فيه مقال لا يخرج شيئاً أنكر عليه«[٢٠٤].

٥- بعض هؤلاء الشيوخ روى لهم البخاري لقرائن رجحت روايتهم كما في عبد الله بن المثنى روايته عن عمه ثمامة إذ القرابة مظنة الملازمة والإتقان كما ذكر ابن حجر في ترجيح رواية عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه، قال: «تترجح بكون الحديث عن أبيه، وآل المرء أعرف بحديثه من غيرهم»[٢٠٥].

٦- قلة إخراج البخاري لأحاديث هؤلاء الشيوخ، مما يدل على انتقائه من أحاديثهم ما ترجَّح لديه صحته.

٧- ظهر كذلك من خلال الدراسة تشدد أبي حاتم الرازي في حكمه على الرواة بلفظ شيخ وهم ثقات كبشر بن خالد، وقيس بن حفص، إسحاق بن راشد، وإسحاق بن سعيد.

٨- بعض من هؤلاء الرواة من لم يشتهر بالطلب والرواية، فوصف أبو حاتم لهم بلفظ شيخ، مما يتطابق مع تفسير ابن القطان لمن وصف بها أنه قليل الحديث غير المشهور.

٢٠٤- فتح الباري (١ / ١٨٨).
٢٠٥- فتح الباري (١١ / ٤٩٢).

الخاتمة

بعد استعراض ما تقدَّم من مباحث حول مَروِيَّات الشيوخ، فإن أهم النتائج المستخلصة منها هي:

١- أن عبارات الأئمة المتقدمين والمتأخرين من أهل الحديث في تعريف مرتبة الشيوخ تتمحْور حول مفهومين:

الأول: قلة الرواية.

والثاني: خِفة الضبط، وأنَّ ذلك يتفاوت في مرويَّات هؤلاء الشيوخ بحسب من يَروون عنه.

٢- أن مرتبة حديث الشيوخ تنحصر ما بين مرتبة الاختبار، وهي النظر في مرويَّات الشيخ والنظر في موافقته لغيره من الحفاظ وعدم مخالفته لهم، فإن أمكن الحكم على درجة حفظه وضبطه، وإلا نزل إلى درجة الاعتبار واعتماد المتابِع والشاهِد له؛ لعدم كفاية أحاديثه في الحكم على مرتبة مرويَّاته.

٣- أن الإمام البخاري رحمه الله روى عن بعض من وصفهم أبو حاتم بلفظ شيخ احتجاجاً ومتابعةً، وبعضهم ممن انتُقِدُوا عليه، إلا أن مما يظهر من صنيع البخاري، ودفاع الحافظ في «هدي الساري» عن إخراج البخاري لحديث هؤلاء الشيوخ أنه انتقى من أحاديثهم ما ترجَّح صحته عنده ومن هؤلاء ثقات حفاظ ووصف أبي حاتم لهم بالشيوخ يبرز تشدده، ومنهم غير مشهورين بالطلب ولكن في رواية البخاري لهم في الصحيح تقوية لحالهم.

٤- هناك أحوال وقرائن ترتبط بأحاديث الشيوخ، ترفعها إلى مرتبة الاحتجاج ومن هذه القرائن: رواية الثقات الذين عرف من عادتهم وتصورهم أنهم لا يستجيزون الرواية إلا عن ثقة عنهم، رواية الإمام البخاري لهم على سبيل

الاحتجاج، رواية الشيوخ عمَّن لازموهم وأكثروا عنهم من شيوخهم، وروايتهم لأحاديث الفضائل والترغيب والترهيب دون أحاديث الأحكام.

وفي الختام أرجو أن يكون هذا البحث قد أَسْهَمَ في خدمة جانب من جوانب مصطلحات الجرح والتعديل، وذلك بتسليط الضوء على أقوال العلماء حول هذا المصطلح وتجلية معناه عند علماء الحديث.

قائمة المراجع

١- «ابن عدي ومنهجه في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال»، تأليف د. زهير عثمان، مكتبة الرشد، الرياض.

٢- «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليل القزويني أبو يعلى، بتحقيق د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٣- «الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصحاح» تقي الدين محمد بن علي بن دقيق العيد، علق عليه م. ع بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، ط٢ ٢٠٠٦م / ١٤٢٧هـ.

٤- «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام». أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك ابن القطان الفاسي. دارسة وتحقيق د. الحسين آيت سعيد. ط١، دار طيبة، الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥- «تاج العروس من جواهر القاموس»، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، دار الهداية، تحقيق مجموعة من المحققين.

٦- «تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي»، يحيى بن معين أبو زكريا، تحقيق د. أحمد سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠هـ.

٧- «تاريخ أسماء الثقات»، عمر بن أحمد أبو حفص الواعظ، تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٨- «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام». شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د. عمر عبد السلام، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت،

ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٩- «التاريخ الكبير»، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر.

١٠- «تاريخ بغداد»، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١- «تحرير تقريب التهذيب»، بشار عواد وشعيب الأرناؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٢- «تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي»، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣- «تذكرة الحفاظ»، أبو عبد الله شمس الدين محمد الهذبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

١٤- «التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح»، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق أحمد البزار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٠٠هـ - ١٩٩١م.

١٥- «تعليقة على العلل لابن أبي حاتم». أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي، تحقيق سامي بن محمد بن جاد الله. تقديم الشيخ عبد الله السعد. أضواء السلف، الرياض، ٢٠٠٣م.

١٦- «تقريب التهذيب»، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، قدم له الشيخ محمد قرة، اعتنى به حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، عمان الأردن.

١٧- «تهذيب التهذيب»، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط١، دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد، ١٣٢٥هـ.

١٨- «تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق غنيم عباس، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.

١٩- «الثقات»، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر ط١، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

٢٠- «الجرح والتعديل» إبراهيم بن عبد الله اللاحم، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٤هـ.

٢١- «حاشية السندي على سنن النسائي»، نور الدين بن عبد الهادي أبو الحسن السندي، اعتنى بها عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٢- «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، الحافظ صفي الدين أحمد بن عبدالله الخزرجي الأنصاري، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، حلب، بيروت ط ٥، ١٤١٦هـ.

٢٣- «ديوان الضعفاء والمتروكين»، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق حماد الأنصاري، مطبعة النهضة الحديثة، مكة، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٢٤- «ذكر من تُكُلِّمَ فيه وهو مُوَثَّق»، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد شكور، مكتبة المنار، الزرقاء، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٥- «ذيل ميزان الاعتدال»، الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين المعروف

بالعراقي، حققه د. عبد القيوم عبد رب النبي، مركز البحث العلمي وأحياء التراث الإسلامي، مكة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٦- «الرواة الثقات المُتَكَلَّم فيهم بما لا يوجب ردهم»، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي تحقيق محمد الموصلي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٢٧- «سؤالات أبو داود سليمان بن الأشعث صاحب السنن للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم». تحقيق د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١.

٢٨- «السلسلة الصحيحة وشيء من فقهها»، محمد ناصر الدين الألباني، ط١، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٢٩- «سير أعلام النبلاء» شمس الدين أحمد بن محمد الذهبي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٢م - ١٩٨٥م، ط٢.

٣٠- «شرح الموقظة للذهبي»، د. حاتم العوني اعتنى به عدنان بن زايد الفهمي. ط٢. دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٢٨هـ.

٣١- «شرح علل الترمذي». الحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي. تحقيق نور الدين عتر. ط ١، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٣٢- «شرح موقظة الذهبي»، عن الشريف حاتم بن عارف العوني، اعتنى به عدنان بن زايد وبدر بن زايد، ط١، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤٢٧هـ.

٣٣- «الصارم المنكي في الرد على السبكي» محمد بن أحمد بن عبد الهادي، مكتبة الفرقان، القاهرة.

٣٤- «الضعفاء والمتروكين»، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ.

٣٥- «طرح التثريب في شرح التقريب»، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسيني العراقي، تحقيق عبد القادر محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

٣٦- «علوم الحديث» أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق نور الدين عتر، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

٣٧- «فتح الباري»، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تعليق عبد الرحمن البراك، تحقيق أبو قتيبة نظر الفريابي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٣٨- «فتح المغيث شرح ألفية الحديث»، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.

٣٩- «الفوائد المستمدة من تعقيبات العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في علوم مصطلح الحديث» ماجد الدرويش وعبد الفتاح أبو غدة، بيروت، دار البشائر الإسلامية، دائرة الإمام أبو حنيفة ٢٠٠٥، ط١.

٤٠- «قواعد علوم الحديث» ظفر أحمد العثماني التهانوي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، حلب، مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٣، ١٩٧٢م.

٤١- «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة»، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

٤٢- «الكامل في ضعفاء الرجال»، عبد الله بن عدي بن عبد الله أبو أحمد الجرجاني، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٤٣- «كتاب التمييز»، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، قدم له محمد مصطفى الأعظمي، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض.

٤٤- «كتاب الجرح والتعديل». أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي. الطبعة الأولى. دار الكتب العلمية. بيروت.

٤٥- «كتاب الضعفاء الكبير»، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

٤٦- «الكفاية في علم الرواية»، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق إبراهيم حمدي، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

٤٧- «لسان العرب»، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر، بيروت، ط١.

٤٨- «لسان الميزان»، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق دائرة المعارف النظامية، مؤسسة الأعظمي للمطبوعات، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٩- «مختصر الكامل في الضعفاء»، تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، ط١، تحقيق أيمن ابن عارف، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.

٥٠- «المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم وتبيين ما أشكل من أسماء الرجال في الصحيحين» أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق أ. د إبراهيم بن علي بن محمد آل كليب، ط١، مكتبة العبيكان الرياض،

١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٥١- «مسائل الإمام أحمد كتاب العلل ومعرفة الرجال». أحمد بن حنبل. تحقيق د. وصي الله ابن محمد عباس دار القبس للنشر والتوزيع – الرياض ط٢، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

٥٢- «مشاهير علماء الأمصار»، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، تحقيق دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٥٩م.

٥٣- «المعجم الصغير»، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، تحقيق محمد شكور، ط١، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٥٤- «معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم»، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط١، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٥٥- «المغني في الضعفاء»، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق نور الدين عتر.

٥٦- «مفردات ألفاظ القرآن» الراغب الأصبهاني، تحقيق صفوان عدنان، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

٥٧- «الموقظة في علم مصطلح الحديث»، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٥٨- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي،

تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٥٩- «نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»، بن حجر العسقلاني، علق عليه عبد الكريم الفضيلي، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٦٠- «النكت على تقريب التهذيب»، عبد العزيز بن عبد الله بن باز، اعتنى به عبد الله فوزان الفوزان، مكتبة المنهاج الرياض، ط١، ٢٠٠٥م.

٦١- «النكت على كتاب ابن الصلاح»، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق مسعود عبد الحميد، ومحمد فارس، دار الكتب العلمية، بيروت ط١، ١٩٩٤م.

٦٢- «النكت على مقدمة ابن الصلاح»، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن جمال الدين الزركشي، تحقيق د. زين العابدين أضواء السلف، ط١، ١٩٩٨م

٦٣- «يحيى بن معين وكتابه التاريخ»، د. أحمد سيف، ط١، مركز البحث العلمي، مكة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

Abstract

The Term "Sheikh" in the Narratives of Al-Bokhari in the Saheeh as Applied to those Described by it : (A Critical, Methodological Study)

Dr. Eiman Ali Al-Abd Al-Ghani

The scholars of invalidation and straigthening endeavoured with significant efforts in showing the conditions and positions of the narrators. They used for the expression of these positions a great deal of terminology. The term "Sheikh" is widely used by early scholars though it is rarely used by later ones. This study aims to gather and discuss the different sayings about this term.

UNITED ARAB EMIRATES - DUBAI
COLLEGE OF ISLAMIC & ARABIC STUDIES

ACADEMIC REFEREED JOURNAL OF

COLLEGE OF ISLAMIC & ARABIC STUDIES

GENERAL SUPERVISION
Dr. Mohammed Abdul Rahman
Vice Chancellor of the College

EDITOR IN-CHIEF
Prof. Ahmed Hassani

EDITORIAL BOARD
Prof. Mohamed Abdallah Sa'ada
Prof. Abdullah Mohammed Aljuburi
Prof. Omar Abdul Maboud
Prof. Faisal Ibrahim Rasheed Safa

ISSUE NO. 40
Muharram 1432H - December 2010CE

ISSN 1607- 209X

This Journal is listed in the ***"Ulrich's International Periodicals Directory"***
under record No. 157016

e-mail: iascm@emirates.net.ae

UNITED ARAB EMIRATES-DUBAI

COLLEGE OF ISLAMIC & ARABIC STUDIES

College of Islamic & Arabic Studies Magazine

An Academic Refereed Journal

40

Issue No. 40

E Mail iascm@emirates.net.ae

Website www.islamic-college.ae

Read In This Issue

The Narrators who were invalidated by Imam Al-Bokhari and published them in the Saheeh

The Term "Sheikh" in the Narratives of Al-Bokhari in the Saheeh as Applied to those Described by it - (A Critical, Methodological Study)

The Civilizitional Values Between the Prophetic Sunnah and our Islamic History and Between the World Declaration of Human Rights - (A Theoretic and Practical View)

The Impossibility and its Contemporary Applications in the Field of Medication - (Founding and Successivity)

The Effect of Excessiveness on the thinking of the Human Being

The Rhetoric and the Novel - Reading in the Critical Novelistic Address of Dr. Mohammad Iqbal Arwi

The Protrection of God's Sacrosancts - (Hassan Ibn Thabet an Example)

The Problem of God's Singleness - (A Grammatical Quranic Case Study)

Strategies for Reading and Writing Instructional Texts: Catering for Multiple Audience

م 2010/ هـ1432